الفصل الاول

تطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الأعضاء

الجزء الأول
التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة

الفصل الأول
تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء

تمهيد

لم تكن السوق النفطية العالمية بمنأى عن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 2019 حيث مر بالعديد من التحديات كالتوترات حول التجارة العالمية وبخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية نتيجة الديون المرتفعة بها، والتحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية، إلى جانب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة التي أثرت بشكل ملحوظ على أداء السوق النفطية بشكل عام.

فقد تراجع نمو الطلب العالمي على النفط ليصل معدله إلى 0.9% وهو أدنى مستوى له منذ نحو ثمانية أعوام، وبلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط نحو 99.8 مليون برميل/يوم عام 2019، ويعزى ذلك إلى إنخفاض الطلب على النفط في الدول الصناعية للمرة الأولى منذ عام 2014 واستمرار تباطؤ وتيرة الطلب على النفط في دول العالم الأخرى. كما إنخفضت الإمدادات النفطية العالمية بنحو 0.1 مليون برميل/يوم، لتبلغ 99 مليون برميل/يوم. يذكر في هذا السياق، أن امدادات دول اوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية إنخفضت بحوالي 2 مليون برميل/يوم مقارنة بعام 2018 مسجلة 34.7 مليون برميل/يوم، وفي المقابل ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بحوالي 1.9 مليون برميل/يوم لتصل إلى 64.3 مليون برميل/يوم. يأتي ذلك تزامناً مع دخول التعديلات الجديدة لإتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +) حيز التنفيذ في

بداية عام 2019، حيث تم الاتفاق على خفض الإنتاج بنحو 1.2 مليون برميل/يوم حتى شهر يونيو 2019، قبل أن يتم تمديده في بداية النصف الثاني من العام حتى نهاية شهر مارس 2020، واتفقت دول (أوبك +) في نهاية العام على خفض إضافي للإنتاج بنحو 0.5 مليون برميل/يومياً. وبشكل عام، تُظهر البيانات الأولية لمستويات الطلب والعرض العالمي من النفط الخام في عام 2019 عجزاً قدره 0.8 مليون برميل/يوم، مقارنة بفائض قدره 300 ألف برميل/يوم في عام 2018.

على الرغم من تسجيلها لأقوى أداء فصلي منذ عام 2009 خلال الربع الأول من عام 2019، إنخفض المعدل السنوي لأسعار النفط العالمية في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، ويُعد ذلك الإنخفاض هو الأول منذ عام 2016، يأتي ذلك على خلفية تأثرها بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط في عام 2019.

ويسلط الجزء الأول من الفصل الأول من التقرير الضوء على المعالم الأساسية للسوق النفطية والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها وانعكاساتها على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء، كما يستعرض الجزء الثاني من الفصل التطورات في استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية بشكل عام، وفي الدول الأعضاء بشكل خاص.

أولاً: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية لعام 2019 والعوامل المؤثرة عليها.

تستعرض الفقرات أدناه بشيء من التفصيل بعض الجوانب المتعلقة بكافة التطورات الرئيسية التي شهدتها سوق النفط العالمية في عام 2019، وعلى وجه الخصوص الإمدادات النفطية، والطلب العالمي على النفط، واتجاهات الأسعار، وحركة المخزونات النفطية العالمية، وانعكاس ذلك على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء.

1. الإمدادات

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال عام 2019، إنخفاضاً بنحو 100 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالعام السابق ليصل مستواها إلى 99 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1).

الجدول 1-1
إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، الاجمالي والتغير السنوي
2019 - 2015
(مليون برميل/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	*2019
إجمالي الامدادات					
دول أوبك **	37.7	40.2	38.7	36.6	34.7
دول خارج أوبك	58.2	56.4	57.7	62.5	64.3
العالم	**95.9**	**96.6**	**96.4**	**99.1**	**99.0**
التغير (مليون برميل / يوم)					
دول أوبك **	1.2	2.5	(1.5)	(2.1)	(2.0)
دول خارج أوبك	1.8	(1.8)	1.3	4.8	1.9
العالم	**3.0**	**0.7**	**(0.2)**	**2.7**	**(0.1)**
التغير (%)					
دول أوبك **	3.3	6.6	(3.6)	(5.4)	(5.3)
دول خارج أوبك	3.2	(3.1)	2.3	8.3	3.0
العالم	**3.2**	**0.7**	**(0.2)**	**2.8**	**(0.1)**

* بيانات تقديرية.

** في كانون الثاني / يناير 2016 عادت اندونيسيا إلى عضوية منظمة أوبك مرة أخرى، وفي تموز/يوليو 2016 عادت الجابون أيضاً لتنضم إلى أوبك مرة أخرى، وفي شهر كانون الثاني يناير 2017 طلبت اندونيسيا تجميد عضويتها في المنظمة مرة أخرى، وفي حزيران / يونيو 2017 انضمت غينيا الاستوائية إلى عضوية المنظمة، وفي حزيران / يونيو 2018 انضمت الكونغو إلى عضوية منظمة أوبك، في كانون الثاني / يناير 2019 جمدت قطر عضويتها في المنظمة. وبغرض المقارنة فإن بيانات دول أوبك في عام 2018 لا تشمل قطر.

ملاحظات:
الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (1-1)
إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2015 – 2019
(مليون برميل/يوم)

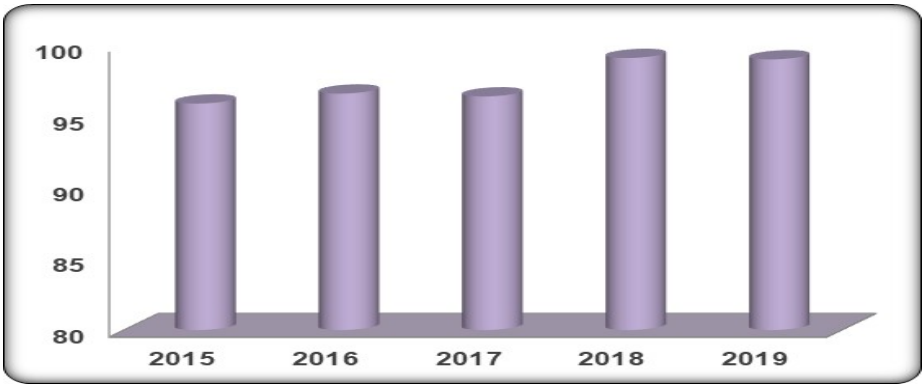

المصدر: الجدول (1-1) .

وفيما يتعلق بتطور الإمدادات النفطية على مستوى الربع السنوي، شهد الربع الأول من عام 2019 إنخفاضاً ملحوظاً في تلك الإمدادات أي بحوالي 1.8 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع الرابع من عام 2018 لتصل إلى حوالي 99.3 مليون برميل/ يوم، ثم واصلت إنخفاضها بعد ذلك لتصل إلى نحو 98.6 مليون برميل/ يوم خلال الربع الثاني و 98.3 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث، وعاودت ارتفاعها وبشكل ملحوظ بلغ نحو 1.7 مليون برميل/يوم لتصل إلى مستوى 100 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام، كما يوضح الشكل (1 – 2).

الشكل (1 – 2)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2019
(مليون برميل/يوم)

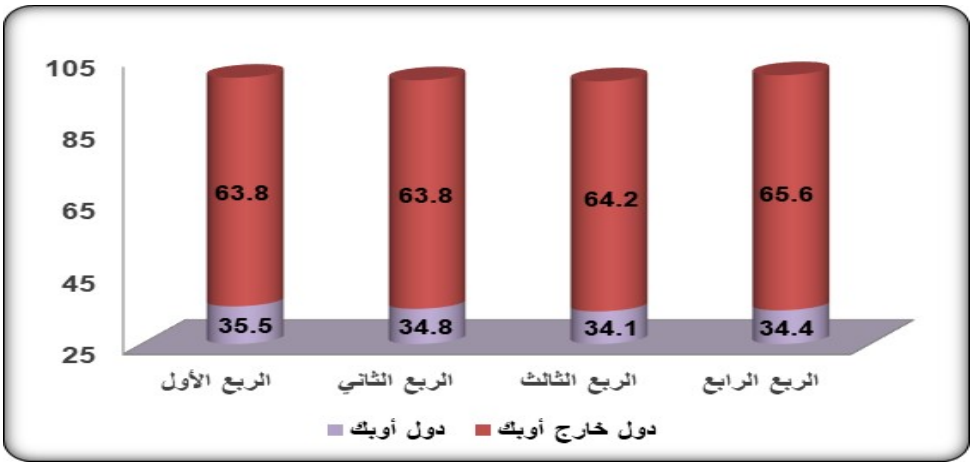

المصدر: التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) – أعداد مختلفة.

1-1 إمدادات دول أوبك

إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال عام 2019 بنحو 2 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 34.7 مليون برميل/يوم، لتتراجع بذلك حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 36.9% عام 2018 إلى حوالي 35.1% عام 2019، كما يوضح الجدول (1-1).

والجدير بالذكر، أنه في الوقت الذي انخفضت فيه امدادات أوبك من النفط الخام من حوالي 31.9 مليون برميل/يوم عام 2018 لتصل إلى حوالي 29.9 مليون برميل/يوم عام 2019، ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بشكل طفيف بلغ نحو 40 ألف برميل/يوم لتصل إلى حوالي 4.8 مليون برميل/يوم عام 2019.

وقد إنخفضت إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من العام 2019 بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع الرابع من العام السابق لتصل إلى 35.5 مليون برميل/يوم، تزامناً مع دخول التعديلات الجديدة لإتفاق خفض الإنتاج[1] الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) حيز التنفيذ، وواصلت إنخفاضها خلال الربع الثاني بمقدار 700 ألف برميل/يوم نتيجة استمرار التزام دول أوبك بإتفاق خفض الإنتاج، والإنخفاض المستمر في الإمدادات النفطية لكلاً من إيران وفنزويلا، إنعكاساً للضغوطات الاقتصادية الأمريكية. وإنخفضت إمدادات أوبك من النفط الخام خلال الربع الثالث من العام إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2011 وهو 29.4 مليون برميل/يوم، وذلك على خلفية تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الإتفاق إلى أعلى مستوى لها منذ دخول الإتفاق حيز التنفيذ، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى توقف مؤقت لإنتاج نحو 5.7 مليون برميل/يوم من النفط الخام في المملكة العربية السعودية، بما يعادل 6% من إمدادات النفط الخام العالمية، قبل أن تستعيد كامل طاقتها الإنتاجية للنفط بأسرع مما كان متوقعاً. وشهدت إمدادات أوبك النفطية إرتفاعاً بمقدار 300 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام، لتصل إلى 34.4 مليون برميل/يوم، ويأتي هذا الارتفاع قبل خفض إضافي متوقع للإنتاج بنحو 0.5 مليون برميل/يومياً في بداية عام 2020، وفقاً لإتفاق دول (أوبك +) في نهاية عام 2019.

هذا وقد بذلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك جهوداً مكثفة بغية الحفاظ على توازن السوق النفطية العالمية وضمان الأداء الجيد للاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، نتيجة التوترات حول التجارة العالمية، وهو ما قد يكون له إنعكاسات محتملة على مستويات المخزون النفطي العالمية، وكذلك على أداء السوق النفطية العالمية والصناعة ككل.

[1] القرار المتخذ في الاجتماع الوزاري الخامس لدول (أوبك +) رقم 171 بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بشأن خفض إنتاجها بنحو 1.2 مليون ب/ي، تماشيا مع اتفاق الجزائر والذي التزمت خلاله 11 دولة من خارج أوبك في مقدمتها روسيا بخفض إجمالي انتاجها بنحو 600 ألف ب/ي، والذي دخل حيز التنفيذ بدء من شهر يناير 2017.

وفي هذا الشأن، عقدت منظمة أوبك عدة اجتماعات خلال عام 2019 منها، اجتماعين عاديين، واجتماعين مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة، وقد تم إتخاذ العديد من الاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق توازن أكبر في السوق النفطية، وفي أدناه بعض التفاصيل حول تلك الاجتماعات:

- عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعها الوزاري العادي رقم 176، في الأول من شهر يوليو 2019، بمقر المنظمة، بالعاصمة النمساوية، فيينا. وقد قررت الدول الأعضاء تمديد العمل بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري العادي رقم 175 وهو 800 ألف برميل/يوم، وذلك لفترة إضافية مدتها تسعة أشهر، أي حتى نهاية شهر مارس 2020.
- في الثاني من شهر يوليو 2019، عُقد الاجتماع الوزاري السادس للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +). وقد تم الاتفاق على تمديد العمل بالتعديلات المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الخامس بشأن خفض إنتاج دول (أوبك +) بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، وذلك لفترة إضافية مدتها تسعة أشهر، أي حتى نهاية شهر مارس 2020. كما وقعت دول (أوبك +) فيما بينها على ميثاق تعاون جديد يهدف إلى إقامة "تعاون دائم" بما يحقق المصالح المتبادلة للدول المنتجة، والإمداد الفعال والآمن للمستهلكين، وتحقيق عائد عادل على رأس المال المستثمر، وعودة الثقة وبالتالي الاستثمار في الأنشطة المختلفة من الصناعة النفطية.
- عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعها الوزاري العادي رقم 177، في الخامس من شهر ديسمبر 2019، بمقر المنظمة، بالعاصمة النمساوية، فيينا. وقد تم الإتفاق على إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري العادي رقم 175 والاجتماع الوزاري الخامس لدول (أوبك +)، أعتباراً من بداية عام 2020. كما تم استعراض المفاوضات التي أجريت في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير

المناخ "COP-25" والذي عُقد في العاصمة الأسبانية، مدريد، وتم التأكيد على المشاركة الفعالة لجميع الدول الأعضاء في منظمة أوبك في دعم اتفاق باريس.

- في السادس من شهر ديسمبر 2019، عُقد الاجتماع الوزاري السابع للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +). وبعد المداولات حول آفاق سوق النفط والتوقعات لعام 2020، والإنعكاسات المحتملة على مستويات المخزون العالمية، وكذلك أداء السوق والصناعة بشكل عام، مع ملاحظة الجهود التشاورية المستمرة مع الدول المستهلكة. تم الإتفاق على إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق على خفضها سابقاً. ومن شأن هذا الاتفاق أن يؤدي إلى خفض إنتاج دول (أوبك +) بنحو 1.7 مليون برميل/يوم. بالإضافة إلى ذلك ستواصل العديد من الدول المشاركة في الإتفاق مساهماتها الطوعية الإضافية، مما قد يؤدي إلى خفض إنتاج دول (أوبك +) بأكثر من 2.1 مليون برميل/يوم.

2-1 إمدادات دول خارج أوبك

بلغ إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2019 نحو 64.3 مليون برميل/ يوم، بارتفاع قدره 1.9 مليون برميل/ يوم أي بنسبة 3% مقارنة بعام 2018، كما يتضح من الجدول (1-1).

وبالرغم من التزام عشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (أذربيجان والبحرين وبرونوي وكازخستان وماليزيا والمكسيك وعُمان وروسيا والسودان وجنوب السودان) بإتفاق خفض الإنتاج خلال عام 2019، واصل انتاج دول المجموعة الارتفاع بعد انخفاضه خلال عام 2016 للمرة الأولى منذ عام 2008 آبان الأزمة المالية العالمية. وقد كان مصدر الجزء الأعظم من تلك الزيادة هو ارتفاع إنتاج أمريكا الشمالية عموماً، ومن النفط الصخرى وسوائل الغاز الطبيعى غير التقليدية من الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، حيث ارتفعت الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 1.7 مليون برميل/يوم لتبلغ

18.4 مليون برميل/ يوم عام 2019، بالمقارنة مع 16.7 مليون برميل/ يوم عام 2018، ليمثل هذا الارتفاع نسبة 89.5% من إجمالي الزيادة المحققه في الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2019. يذكر أن انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام قد بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 12.9 مليون برميل/يوم خلال الأسبوع المنتهي في السابع والعشرون من شهر ديسمبر 2019، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

1-2-1 إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال عام 2019 بحوالى 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بمستويات العام السابق ليبلغ 8.6 مليون برميل/يوم، أى بمعدل نمو 16.6%، وهو معدل أقل من نظيره لعام 2018 والبالغ 26.8%. يأتي ذلك على خلفية قيام العديد من شركات النفط الصخري بخفض الإنفاق تحت ضغط المستثمرين الذين طالبوا بالتركيز على تنمية الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج، إلى جانب فرض الولايات المتحدة لتعريفة جمركية على وارداتها من الصلب والألومنيوم والمواد التي تستخدم في صناعة حفر الآبار وبناء خطوط أنابيب وغيرها من البنى التحتية، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية، بخاصة خطوط الأنابيب في حوض "Permian" أكبر تشكيلات النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي شهد تنامي الإنتاج بصورة فاقت قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها، إلى جانب تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة القدرة الاستيعابية لخطوط الأنابيب.

وفيما يتعلق بالمعدل الشهري للإنتاج، فقد استهل عام 2019، في شهر يناير عند مستوى 8.1 مليون برميل/يوم، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي ليتجاوز مستوى 9 مليون برميل/يوم في شهر نوفمبر، وواصل ارتفاعه ليبلغ أعلى مستوياته منذ بدء تسجيل بيانات الانتاج وهو 9.1 مليون برميل/يوم في شهر ديسمبر، كما يوضح الشكل (1 - 3).

الشكل (1 - 3)
تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، 2015- 2019
(مليون برميل/يوم)

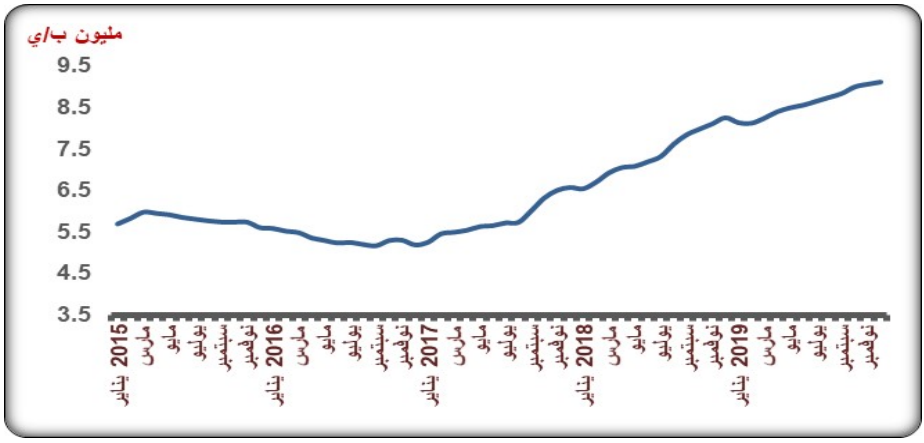

المصدر: قاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويوضح الشكل (1- 4) معدلات التغير السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة 2015- 2019.

الشكل (1 - 4)
التغير السنوي في إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2015- 2019
(مليون برميل / يوم)

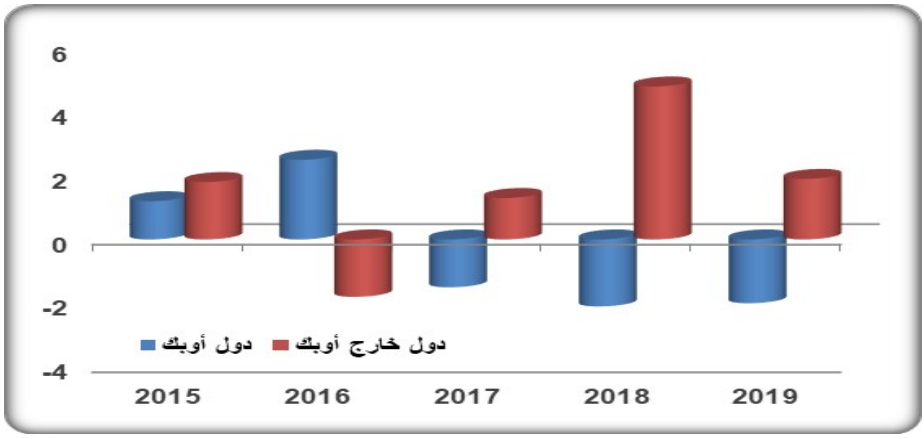

المصدر: الجدول (1-1).

تطور اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارج أوبك

قررت الدول الأعضاء في منظمة أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) في السابع من شهر ديسمبر 2018، إجراء تعديلات على اتفاق خفض الإنتاج النفطي[2]، بناء على تزايد التوقعات بشأن اختلال التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط في عام 2019، وعليه تم الإتفاق على خفض إنتاج دول (أوبك +) بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، وذلك اعتباراً من بداية شهر يناير 2019، ولمدة ستة أشهر، أي حتى نهاية شهر يونيو 2019.

وفي الثاني من شهر يوليو 2019، تم تمديد الاتفاق المشار إليه إنفاً، لمدة تسعة أشهر إضافية، أي حتى نهاية شهر مارس 2020، وذلك في ضوء حالة عدم اليقين المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي وتداعياتها المحتملة على سوق النفط العالمية، كما تم توقيع ميثاق تعاون جديد بين دول (أوبك +) يهدف إلى إقامة تعاون دائم.

وقد اتفقت دول (أوبك +) في السادس من شهر ديسمبر 2019 على إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى خفض إنتاجها بنحو 1.7 مليون برميل/يوم أعتباراً من أول شهر يناير 2020. بالإضافة إلى ذلك ستواصل العديد من الدول المشاركة في الإتفاق مساهماتها الطوعية الإضافية، مما قد يؤدي إلى خفض الإنتاج بأكثر من 2.1 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1-2).

[2] توصلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ومن بينها سبع من الدول الأعضاء في منظمة أوابك، مع بعض منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، إلى اتفاق بشأن خفض إنتاجهم النفطي معاً بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، على أن يُفعل هذا الاتفاق في الأول من شهر يناير عام 2017، ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. وفي الخامس والعشرين من شهر مايو 2017 تم تمديد العمل بهذا الاتفاق لمدة تسعة أشهر إضافية، أي حتى شهر مارس 2018. وفي نهاية شهر نوفمبر 2017 تم تمديد العمل بالاتفاق المشار إليه حتى نهاية عام 2018، وفي الثاني والعشرين من شهر يونيو 2018 تم خفض نسبة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج إلى 100% بداية من شهر يوليو 2018، وذلك للفترة المتبقية من سريان الاتفاق.

الجدول 1-2
تعديلات إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) والخفض الإضافي المتفق عليه
(مليون برميل/ يوم)

	مستوى الإنتاج المرجعي*	الكمية المتفق على خفضها	مستوى الإنتاج بداية من شهر يناير 2019	الكمية الإضافية المتفق على خفضها بدء من شهر يناير 2020
دول أوبك	**26.749**	**(0.812)**	**25.937**	**(0.372)**
الجزائر	1.057	(0.032)	1.025	(0.012)
أنجولا	1.528	(0.047)	1.481	–
الكونغو	0.325	(0.010)	0.315	(0.004)
الإكوادور	0.524	(0.016)	0.508	–
غينيا الاستوائية	0.127	(0.004)	0.123	(0.001)
الجابون	0.187	(0.006)	0.181	(0.002)
العراق	4.653	(0.141)	4.512	(0.050)
الكويت	2.809	(0.085)	2.724	(0.055)
نيجيريا	1.738	(0.053)	1.685	(0.021)
السعودية	10.633	(0.322)	10.311	(0.167)
الإمارات	3.168	(0.096)	3.072	(0.060)
دول خارج أوبك	**18.320**	**(0.383)**	**17.937**	**(0.131)**
أذربيجان	0.796	(0.020)	0.776	(0.007)
البحرين	0.227	(0.005)	0.222	(0.002)
برونوي	0.131	(0.003)	0.128	(0.001)
كازخستان	1.900	(0.040)	1.860	(0.017)
ماليزيا	0.627	(0.015)	0.612	(0.005)
المكسيك	2.017	(0.040)	1.977	(0.018)
عُمان	0.995	(0.025)	0.970	(0.009)
روسيا	11.421	(0.230)	11.191	(0.070)
السودان	0.074	(0.002)	0.072	(0.001)
جنوب السودان	0.132	(0.003)	0.129	(0.001)
إجمالي أوبك +	**45.069**	**(1.195)**	**43.874**	**(0.503)**

* مستوى الإنتاج المرجعي هو إنتاج شهر أكتوبر 2018 لكل دول أوبك + بإستثناء الكويت، وأذربيجان، وكازخستان.

ملاحظات:

- تم استثناء كل من ليبيا وإيران وفنزويلا من إتفاق خفض الإنتاج.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكلا من الكويت وأذربيجان هو إنتاج شهر سبتمبر 2018.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكازخستان هو مستوى إنتاج شهر نوفمبر 2018.

المصدر:

منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019، بمقدار 0.9 مليون برميل/يوم أي بمعدل نمو 0.9%، وهو معدل منخفض بنسبة 0.6% مقارنة بنظيره المسجل في العام السابق. وبينما إنخفض الطلب على النفط في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2019، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2014، مسجلاً معدل تراجع بلغ (0.04%) مقارنة بمعدل نمو بلغ 0.8% في عام 2018، شهدت دول العالم الأخرى تباطؤاً في وتيرة النمو في الطلب على النفط، حيث سجلت نمواً معدله 1.9% في عام 2019 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2% في عام 2018، نتيجة تراجع نموها الاقتصادي، والذي ساهم بدوره في تباطؤ أداء الاقتصادي العالمي بشكل عام، ليسجل أدنى معدل نمو له خلال العشر أعوام المنقضية. ويوضح الجدول (1 - 3) والشكل (1 - 5) معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة (2015 – 2019).

الجدول 1-3
النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية،
2015 - 2019
(%)

	2015	2016	2017	2018	*2019
الدول الصناعية**					
الناتج المحلي الاجمالي	2.3	1.7	2.5	2.2	1.7
الطلب على النفط	1.5	1.5	1.1	0.8	(0.04)
دول العالم الاخرى***					
الناتج المحلي الاجمالي	4.3	4.6	4.8	4.5	3.7
الطلب على النفط	3.5	2.8	2.4	2.0	1.9
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الاجمالي	**3.5**	**3.4**	**3.8**	**3.6**	**2.9**
الطلب على النفط	**2.5**	**2.1**	**1.8**	**1.5**	**0.9**

* بيانات تقديرية.
**تتضمن الدول الآسيوية حديثة التصنيع وهي هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة و تايوان فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي .
***تتضمن دول العالم الأخرى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي.

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك وصندوق النقد الدولي.

الشكل (1 - 5)
النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط ، 2015 - 2019
(%)

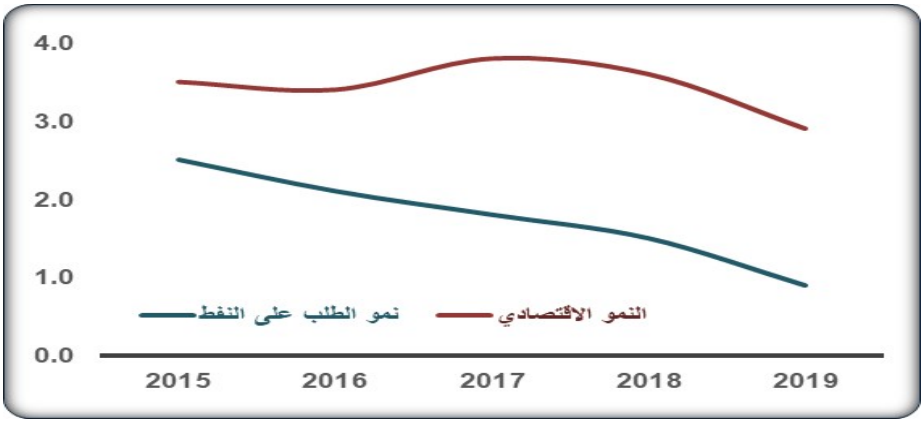

المصدر: الجدول (1 - 3).

وقد شهد عام 2019 تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي، حيث تراجع إلى 2.9% مقارنة بمعدل النمو المسجل لعام 2018 والبالغ 3.6%. حيث إنخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.2% عام 2018 إلى 1.7% عام 2019، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى تصاعد حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين، وضعف الاستثمار وتراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية. لينخفض بذلك معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة من 2.9% خلال عام 2018 إلى 2.3% خلال عام 2019، وتباطئ نمو اقتصاد منطقة اليورو ليسجل أدنى مستوى له منذ عام 2013 وهو 1.2%. في حين إنتعش نمو الاقتصاد الياباني مدفوعاً بقوة الطلب المحلي والإنفاق الرأسمالي، وإنخفاض الواردات بأعلى وتيرة لها منذ عام 2015.

وفي الوقت ذاته، إنخفض معدل النمو في اقتصادات بقية دول العالم الأخرى من 4.5% عام 2018 إلى 3.7% عام 2019 وهو أقل مستوى له منذ عام 2009، حيث شهد أداء اقتصاد مجموعة دول وسط وشرق أوروبا انخفاضاً في معدل النمو من 3.1% خلال عام 2018 إلى 1.8% خلال عام 2018، لأسباب تعزى بشكل

رئيسي إلى تباطؤ الاقتصاد الروسي للمرة الأولى منذ عام 2015، حيث سجل نمواً بلغ معدله 1.1% عام 2019 مقابل نمو بلغ 2.3% عام 2018، وذلك على خلفية ضعف الاستثمارات وبطء الإنفاق الحكومي وتراجع حجم تجارة التجزئة تأثراً بالزيادة في ضريبة القيمة المضافة.

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية في آسيا، فقد شهدت معدل نموها المسجل لعام 2019 تراجعاً إلى 5.6% مقارنة بمعدل نمو بلغ 6.4% عام 2018، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد الصيني من 6.6% خلال عام 2018 إلى 6.1% خلال عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1990، تزامناً مع تصاعد حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما إنخفض معدل نمو الاقتصاد الهندي من 6.8% خلال عام 2018 إلى 4.9% خلال عام 2019 وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008، وذلك على خلفية تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وبخاصة خلال النصف الأول من العام، نتيجة تباطؤ الطلب المحلي وبخاصة على السيارات، وأزمة قيود التمويل.

وشهدت معدلات النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تراجعاً ملحوظاً من 1.1% خلال عام 2018 إلى 0.1% فقط خلال عام 2019، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى انكماش اقتصاد الاكوادور من جهة، وتواصل الانحدار في عمق الركود الذي دخل فيه اقتصاد الارجنتين والاقتصاد الفنزويلي من ناحية أخرى. كما تباطئ الاقتصاد البرازيلي لينخفض نموه من 1.3% خلال عام 2018 إلى 1.2% خلال عام 2019، وتوقف نمو اقتصاد المكسيك عقب تسجيله لمعدل نمو بلغ 2.1% خلال عام 2018.

وأنخفض معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من 1.9% خلال عام 2018 إلى 0.8% خلال عام 2019، بينما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء بشكل طفيف من 3.2% عام 2018 إلى 3.3% عام 2018، كما يوضح الجدول (1- 4) والشكل (1- 6).

الجدول 1-4
معدلات النمو الاقتصادي في العالم حسب المجموعات الدولية، 2015 - 2019
(%)

	2015	2016	2017	2018	*2019
الدول الصناعية	**2.3**	**1.7**	**2.5**	**2.2**	**1.7**
منها: الولايات المتحدة	2.9	1.6	2.4	2.9	2.3
اليابان	1.2	0.6	1.9	0.3	1.0
منطقة اليورو	2.1	1.9	2.5	1.9	1.2
دول العالم الأخرى :	**4.3**	**4.6**	**4.8**	**4.5**	**3.7**
دول وسط وشرق أوروبا	**0.8**	**1.8**	**3.9**	**3.1**	**1.8**
منها : روسيا	(2.3)	0.3	1.6	2.3	1.1
الدول النامية الآسيوية**	**6.8**	**6.7**	**6.6**	**6.4**	**5.6**
منها : الصين	6.9	6.7	6.8	6.6	6.1
الهند	8.0	8.2	7.2	6.8	4.8
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	**0.3**	**(0.6)**	**1.2**	**1.1**	**0.1**
منها: المكسيك	3.3	2.9	2.1	2.1	0.0
البرازيل	(3.6)	(3.3)	1.1	1.3	1.2
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	**2.6**	**5.0**	**2.3**	**1.9**	**0.8**
الدول الافريقية جنوب الصحراء	**3.1**	**1.4**	**3.0**	**3.2**	**3.3**
العالم	**3.5**	**3.4**	**3.8**	**3.6**	**2.9**

* بيانات تقديرية.
** لا تتضمن باكستان وافغانستان.

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر:
IMF-World Economic Outlook, January 2020.

الشكل (1 - 6)
معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2018 و2019 حسب المجموعات الدولية
(%)

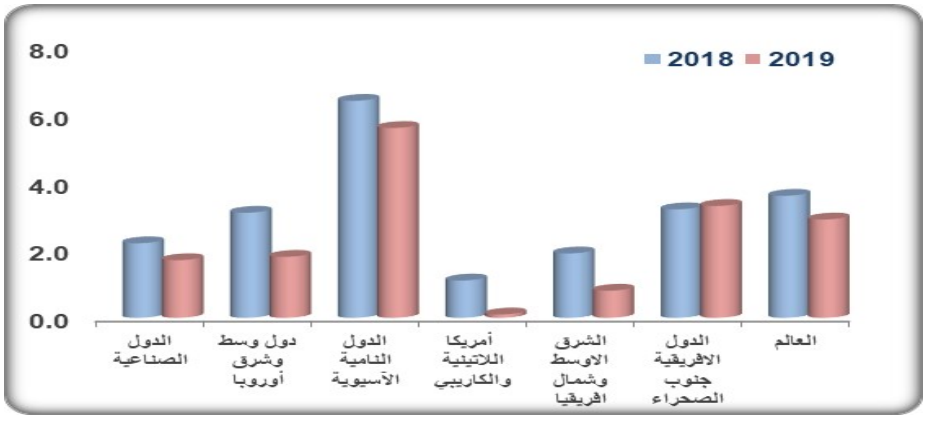

المصدر: الجدول (1 - 4) .

وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019، يمكن ملاحظة تأثير تباطؤ أداء الاقتصادي العالمي على تلك المعدلات. وقد انعكس ذلك على حالة التوقعات للطلب العالمي على النفط لعام 2019 التي تصدر شهرياً عن المؤسسات العالمية الرئيسية المختصة باستشراف مستقبل الطلب، ومنها منظمة أوبك، التي أشارت بياناتها الصادرة في شهر يناير من عام 2018 إلى توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2018 بحدود 1.3 مليون ب/ي، ثم خفضت توقعاتها إلى 1.2 مليون ب/ي خلال شهر مارس من نفس العام، وواصلت خفض توقعاتها بعد ذلك لتصل إلى 0.98 مليون ب/ي في نهاية عام 2019.

وبشكل عام، أثرت معدلات النمو الاقتصادي العالمي على مستوى الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بمقدار 0.9 مليون برميل/يوم فقط خلال عام 2019، أي بمعدل 0.9% مقارنة بمعدلات نمو تخطت 2% خلال عامي 2015 و 2016 ومعدلات تجاوزت 1.5% خلال العامين السابقين 2017 و 2018، حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط لعام 2019 إلى 99.8 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1- 5) والشكل (1 - 7).

الجدول 1-5
الطلب العالمي على النفط، الاجمالي والتغير السنوي
2019-2015
(مليون برميل/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	*2019
إجمالي الطلب العالمي	**93.7**	**95.7**	**97.4**	**98.8**	**99.8**
التغير في الطلب (م ب / ي)	2.3	2.0	1.7	1.4	0.9
نسبة التغير(%)	2.5	2.1	1.8	1.5	0.9

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 7)
إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2015- 2019
(مليون برميل / يوم)

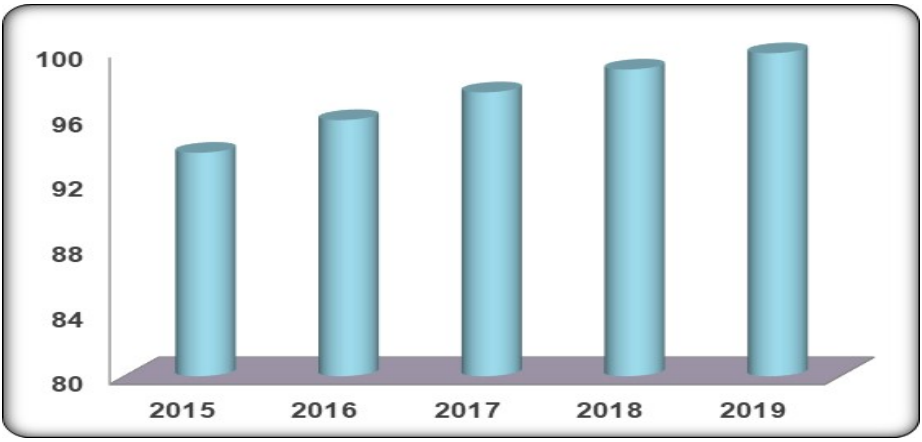

المصدر: الجدول (1 - 5).

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، إنخفض مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2019 بنحو 20 ألف برميل/يوم ليصل إلى 48 مليون برميل/يوم. بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2018 ليصل إلى 51.8 مليون برميل/يوم.

وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2019، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 48.6% في عام 2018 إلى 48.1% في عام 2019، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 51.4% إلى 51.9% خلال ذات الفترة، كما يتضح من الجدول (1-6) والشكل (1- 8).

الجدول 1-6
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2015-2019
(مليون برميل/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	*2019
الدول الصناعية	46.4	47.1	47.6	48.0	48.0
دول العالم الاخرى **	47.3	48.6	49.8	50.8	51.8
إجمالي العالم	**93.7**	**95.7**	**97.4**	**98.8**	**99.8**

* بيانات تقديرية.
** تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة .

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 8)
توزع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2015- 2019
(%)

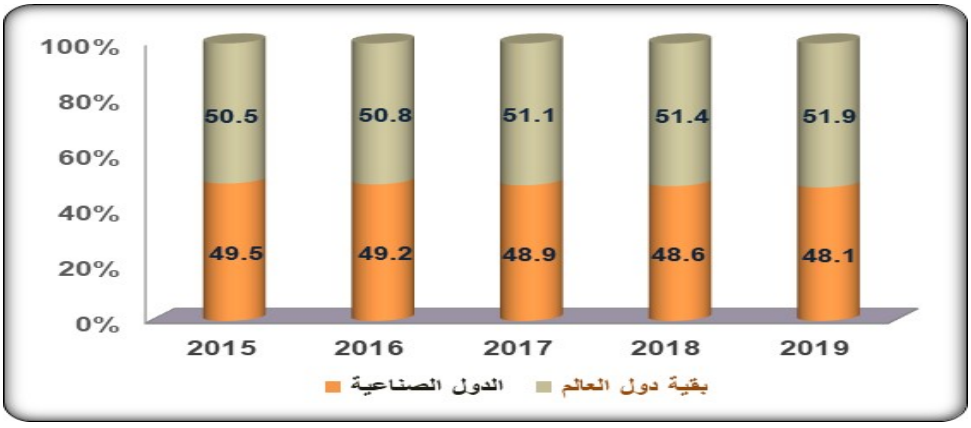

المصدر: الجدول (1 - 6) .

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة:

1-2 الدول الصناعية

إنخفض طلب الدول الصناعية بشكل طفيف بلغ حوالي 20 ألف برميل/يوم خلال عام 2019 أي بنسبة 0.04% مقارنة بالعام السابق ليبلغ 48 مليون برميل/يوم، ويُعد هذا الإنخفاض هو الأول منذ عام 2014. وضمن المجموعة المذكورة ارتفع طلب دول أمريكا الشمالية والجنوبية على النفط بواقع 100 ألف

برميل/يوم ليصل إلى 25.7 مليون برميل/يوم خلال العام، بينما استقر طلب دول أوروبا الغربية عند نفس مستوياته للعام السابق وهي 14.3 مليون برميل/يوم، في حين إنخفض طلب دول أسيا والمحيط الهادي الصناعية بـنحو 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 8 مليون برميل/يوم.، كما يوضح الجدول (1- 7) والشكل (1- 9).

الجدول 1-7
الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في الدول الصناعية، 2015-2019
(مليون برميل/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	*2019
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.6	24.9	25.1	25.6	25.7
أوروبا الغربية	13.8	14.0	14.4	14.3	14.3
دول أسيا والمحيط الهادي	8.0	8.1	8.2	8.1	8.0
إجمالي الدول الصناعية	**46.4**	**47.1**	**47.6**	**48.0**	**48.0**
التغير السنوي في الطلب	**0.7**	**0.7**	**0.5**	**0.4**	**(0.02)**
نسبة التغير(%)	**1.5**	**1.5**	**1.1**	**0.8**	**(0.04)**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 9)
إجمالي الطلب على النفط في الدول الصناعية، 2015 – 2019
(مليون برميل / يوم)

المصدر: الجدول (1 - 7) .

وتعتبر التطورات في الاقتصاد الأمريكي العامل الأكثر أهمية بالنسبة للطلب العالمي على النفط، حيث يشكل طلب النفط في الولايات المتحدة أكثر من خمس إجمالي الطلب العالمي. بينما ساهمت تقريباً بمجمل الزيادة في إجمالي طلب دول أمريكا الشمالية من النفط خلال عام 2019، حيث شهد إجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة ارتفاعاً بنحو 120 ألف برميل/اليوم خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق، إذ ارتفع من 20.8 مليون برميل/اليوم خلال عام 2018 إلى حوالي 20.9 مليون برميل/اليوم خلال عام 2019.

وعلى أساس فصلي، شهد إجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة إنخفاضاً خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، ليبلغ نحو 20.7 مليون برميل/اليوم، نتيجة تراجع إستهلاكها من الغازولين، ثم ارتفع إجمالي الطلب على النفط بشكل نسبي بلغ نحو 10 آلاف برميل/اليوم خلال الربع الثاني من عام 2019، وواصل ارتفاعه خلال الربع الثالث بشكل ملحوظ بلغ نحو 590 ألف برميل /اليوم، وذلك بدعم من زيادة الطلب على المواد الأولية في كلاً من قطاع البتروكيماويات الذي شهد مشروعات جديدة في النصف الثاني من عام 2019، وفي مصافي التكرير المحلية التي شهدت في شهر يوليو 2019 أعلى معدلات معالجة للنفط الخام خلال العام. قبل أن يتراجع بنحو 80 ألف برميل/اليوم ليبلغ نحو 21.2 مليون برميل/اليوم خلال الربع الرابع من عام 2019.

وفيما يخص دول أوروبا الصناعية، استقر الطلب عند نفس مستوى العام السابق وهو 14.3 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى إستمرار تأثير أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي بدأت في نهاية عام 2009 وتفاقمت مع بداية عام 2011، على اقتصادات دول أوروبا الصناعية ومعدلات نموها الاقتصادي، والتي أدت بدورها بالإضافة إلى ارتفاع الضرائب المفروضة على استخدام النفط إلى ضعف النمو في طلب دول أوروبا الصناعية عليه.

وفيما يتعلق بتطور طلب دول أوروبا الصناعية على النفط، على أساس فصلي خلال عام 2019، تشير تقديرات منظمة أوبك إلى تراجع طلب دول أوروبا الصناعية خلال الربع الأول من عام 2019 بحدود 210 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الرابع من العام السابق ليبلغ 14.1 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك إلى تراجع مبيعات السيارات، إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة مقارنة بمثيلاتها السابقة خلال هذا الوقت من العام. بينما شهد الربع الثاني عودة الارتفاع في طلب دول المجموعة بواقع 140 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع الربع الأول، والذي جاء معظمه نتيجة توقع تزايد تشغيل مصافي التكرير، إلى جانب الارتفاع الطفيف في مبيعات السيارات الجديدة خلال شهر مايو. وواصل طلب دول المجموعة إرتفاعه خلال الربع الثالث بمقدار 490 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع الربع الثاني، بدعم من زيادة الطلب على الغازولين وزيت الغاز والديزل (بخاصة الديزل الصناعي)، تزامناً مع تحسن الطلب المحلي. ثم ما لبث أن تراجع طلب دول أوروبا الصناعية بحدود 420 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام 2019 بالمقارنة مع الربع الثالث ليبلغ حوالي 14.3 مليون برميل/ يوم.

2- 2 الدول النامية

تزايد طلب الدول النامية (بضمنها الصين) على النفط بحوالي 0.9 مليون برميل/يوم خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 46.2 مليون برميل/يوم، أي بمعدل نمو 2% بالمقارنة مع العام السابق وهو مستوى لم يصله من قبل. والجدير بالذكر أن طلب الدول النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط، فقد ساهم الطلب تقريباً بمجمل الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019، كما ارتفع الطلب في هذه الدول بنحو 4.2 مليون برميل/يوم خلال عام 2019 بالمقارنة مع مستواه المسجل في عام 2014، وهذه الزيادة تمثل ما يزيد عن ثلثي الارتفاع في إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال تلك الفترة.

وضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في منطقة **الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال عام 2019 بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بمستوياته للعام السابق مسجلاً 12.6 مليون برميل/يوم، حيث ارتفع طلب الدول العربية بنحو 200 ألف برميل/اليوم ليبلغ 7.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2019، بينما تراجع الطلب في باقي الدول الأخرى في المنطقة بنحو 100 ألف برميل/اليوم ليبلغ 5.5 مليون برميل/يوم. ويعزى الارتفاع في طلب الدول العربية إلى زيادة طلب الدول الأعضاء في أوابك بنحو 200 ألف برميل/اليوم ليبلغ 6.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2019، أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.4% بالمقارنة مع العام السابق.

وضمن المجموعة، كان طلب **الدول الأسيوية النامية** المحرك الرئيسي للنمو في طلب الدول النامية على النفط، فلقد ارتفع طلب الدول الآسيوية النامية بحوالي 600 ألف برميل/يوم ليصل إلى 27 مليون برميل/يوم عام 2019، ليساهم بنحو ثلثي إجمالي الزيادة في طلب الدول النامية المحققه عام 2019. وقد استحوذ **الطلب الصيني**، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، على نحو 67% من إجمالي الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية، وعلى حوالي 44% من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، بارتفاعه بمقدار 400 ألف برميل/يوم عن مستويات العام السابق ليصل إلى 13.1 مليون برميل/يوم عام 2019.

ومما يذكر، بعد تراجع الطلب الصيني إلى حوالي 12.6 مليون برميل/يوم، أي بمقدار 500 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، على خلفية تباطؤ نمو القطاع الصناعي وبخاصة في مصانع التعدين وقطاع البناء، إضافة إلى إنخفاض مبيعات السيارات نتيجة السياسات الداعمة لخفض استهلاك وقود النقل التي تنتهجها الحكومة الصينية. ارتفع الطلب الصيني على النفط خلال الربع الثاني بحوالي 600 ألف برميل/يوم، نتيجة زيادة الطلب على المنتجات البترولية، إلى جانب ارتفاع الطلب على غاز البترول المسيل في قطاع البتروكيماويات، وتزايد نشاط مصافي التكرير. وعاود الطلب الصيني الانخفاض

مرة أخرى خلال الربع الثالث بمقدار 200 ألف برميل/يوم، وذلك على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي الذي إنعكس سلباً على أداء القطاع الصناعي. وخلال الربع الرابع من عام 2019 ارتفع الطلب الصيني بنحو 450 ألف برميل/يوم ليبلغ 13.4 مليون برميل/يوم، نتيجة ارتفاع الطلب على غاز البترول المسيل بفضل التوسع في قطاع البتروكيماويات وارتفاع الطلب على وقود الطائرات على خلفية تزايد حركة السفر .

أما بالنسبة لاقتصاد **الهند**، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ساهم بنحو ثلث إجمالي الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية، وعلى حوالي 22% من الزيادة في طلب الدول االنامية مجتمعة، بارتفاعه بمقدار 200 ألف برميل/يوم عن مستويات العام السابق ليصل إلى 4.9 مليون برميل/يوم عام 2019. في حين ارتفع طلب دول **أمريكا اللاتينية** على النفط بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالمستوى المحقق خلال العام السابق ليصل إلى 6.6 مليون برميل/يوم.

2- 3 الدول المتحولة

ارتفع طلب الدول المتحولة على النفط خلال عام 2019 بحوالي 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 5.6 مليون برميل/يوم، حيث استقر الطلب على النفط من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق عند 4.8 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. بينما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول المجموعة بحوالي 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 0.8 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1-8).

الجدول 1-8
الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في دول العالم الأخرى
(الإقتصادات النامية والمتحولة)، 2015-2019
(مليون برميل/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	*2019
الدول النامية	**42.0**	**43.2**	**44.4**	**45.4**	**46.2**
منها الدول العربية :	**7.0**	**7.0**	**7.1**	**6.9**	**7.1**
الدول الأعضاء	6.0	6.0	6.1	5.9	6.1
باقي الدول العربية	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.0**	**5.1**	**5.3**	**5.6**	**5.5**
إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا	**12.0**	**12.1**	**12.4**	**12.5**	**12.6**
الدول الآسيوية النامية	**23.5**	**24.7**	**25.6**	**26.4**	**27.0**
منها: الصين	11.2	11.8	12.3	12.7	13.1
الهند	4.1	4.4	4.5	4.7	4.9
الدول الأخرى	8.2	8.5	8.7	8.9	9.1
دول أمريكا اللاتينية	**6.6**	**6.5**	**6.5**	**6.5**	**6.6**
الدول المتحولة	**5.3**	**5.3**	**5.4**	**5.5**	**5.6**
منها: الاتحاد السوفيتي السابق	4.6	4.6	4.7	4.8	4.8
إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة	**47.3**	**48.6**	**49.8**	**50.8**	**51.8**
مقدار التغير السنوي	**1.6**	**1.3**	**1.2**	**1.0**	**1.0**
نسبة التغير(%)	**3.5**	**2.8**	**2.4**	**2.0**	**1.9**

* بيانات تقديرية.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

3. اتجاهات الأسعار

3-1 أسعار النفط الخام

شهدت أسعار النفط العالمية خلال عام 2019 إنخفاضاً ملحوظاً، عقب ارتفاعها خلال العام السابق ووصولها إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2015، ويُعد هذا الإنخفاض الأول منذ عام 2016. حيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذباً ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 58.7 و70.8 دولار/برميل، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 64 دولار/برميل مشكلاً بذلك إنخفاضاً بحدود 5.8 دولار/برميل، أي ما يعادل تراجع نسبته 8.3% بالمقارنة مع مستويات عام 2018.

وشهدت الأربعة أشهر الأولى من العام 2019 ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار أي من 58.7 دولار/برميل في شهر يناير، وهو أدنى مستوى لها خلال العام 2019، لتصل إلى 70.8 دولار/برميل في شهر أبريل، وهو أعلى مستوى لها خلال نفس العام. وإنخفضت أسعار سلة خامات أوبك بعد ذلك ليصل المعدل الشهري إلى 62.9 دولار/برميل في شهر يونيو. ثم واصلت مستويات الأسعار تذبذبها تارة نحو الارتفاع وأخرى نحو الإنخفاض حتى شهر نوفمبر 2019 الذي شهد إرتفاعاً بنحو 3 دولار للبرميل عن الشهر السابق ليبلغ 62.9 دولار/برميل، واستمر الارتفاع في نهاية العام ليصل المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك إلى 66.5 دولار/برميل في شهر ديسمبر 2018.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد إنخفض معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بواقع 4.2 دولار/ برميل، أي ما يعادل حوالي 6.3% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق ليصل إلى 63 دولار/برميل، وارتفع خلال الربع الثاني محققاً أعلى معدل فصلي لسعر سلة خامات أوبك خلال العام 2019 عندما بلغ 67.9 دولار/برميل، قبل أن يتراجع مجدداً خلال الربع الثالث إلى 62.2 دولار/ برميل. ثم عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الرابع من عام 2019 مسجلاً 63.1 دولار/برميل.

وبناء على التطورات سالفة الذكر، شهد عام 2019 إنكماشاً في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة أوبك خلال العام التي وصلت إلى حوالي 12.1 دولار/برميل بالمقارنة مع فروقات العام السابق والذي بلغت خلاله تلك الفروقات نحو 22.5 دولار/برميل. ويوضح الجدول (1- 9) والشكل (1- 10) المعدل الشهري لسعر سلة أوبك خلال الفترة (2015- 2019).

الجدول 1-9
السعر الفوري لسلة خامات أوبك، 2015-2019
(دولار / برميل)

	2015	2016	2017	2018	2019
كانون الثاني/يناير	44.4	26.5	52.4	66.9	58.7
شباط/فبراير	54.1	28.7	53.4	63.5	63.8
آذار/مارس	52.5	34.7	50.3	63.8	66.4
نيسان/أبريل	57.3	37.9	51.4	68.4	70.8
أيار/مايو	62.2	43.2	49.2	74.1	70.0
حزيران/يونيو	60.2	45.8	45.2	73.2	62.9
تموز/يوليو	54.2	42.7	46.9	73.3	64.7
آب/أغسطس	45.5	43.1	49.6	72.3	59.6
أيلول/سبتمبر	44.8	42.9	53.4	77.2	62.4
تشرين الأول/أكتوبر	45.0	47.9	55.5	79.4	59.9
تشرين الثاني/نوفمبر	40.5	43.2	60.7	65.3	62.9
كانون الأول/ديسمبر	33.6	51.7	62.1	56.9	66.5
الربع الأول	50.3	30.0	52.0	64.7	63.0
الربع الثاني	59.9	42.3	48.6	71.9	67.9
الربع الثالث	48.2	42.9	50.0	74.2	62.2
الربع الرابع	39.7	47.6	59.4	67.2	63.1
المعدل السنوي	**49.5**	**40.8**	**52.4**	**69.8**	**64.0**

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

الشكل (1- 10)
المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك، 2015- 2019
(دولار / برميل)

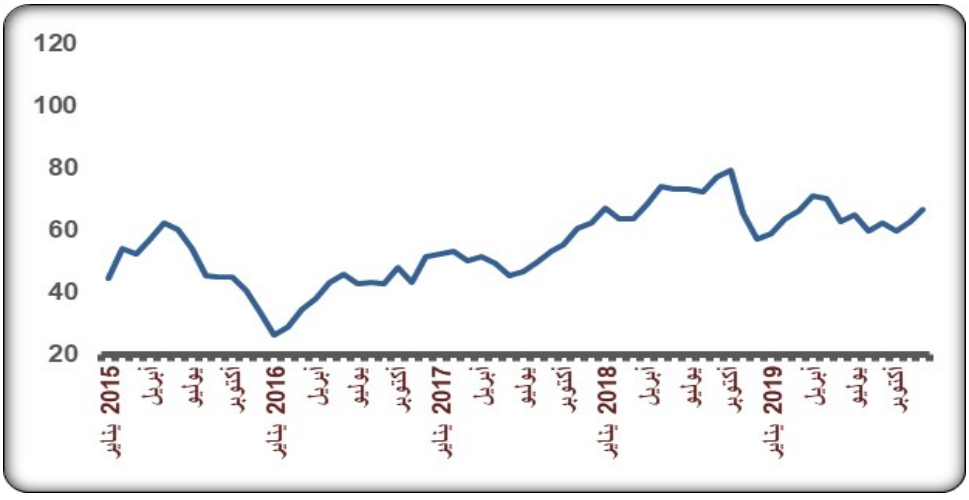

المصدر: الجدول (1 - 9) أعلاه.

وتحدد مستويات أسعار النفط العالمية، عادة، نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تباين إتجاه أسعار النفط ما بين الارتفاع والإنخفاض خلال العام ما يلي: -

- ساهم كل من دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج التي توصلت إليها دول (أوبك +) حيز التنفيذ، وتزايد المخاوف بشأن نقص الإمدادات المستقبلية من النفط تزامناً مع ارتفاع الإنقطاعات غير المخطط لها بسبب عوامل فنية وجيوسياسية، وارتفاع الطلب على النفط وبخاصة من دول أسيا الهادي، في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019.
- أدى كل من الالتزام القوي بين دول (أوبك +) فيما يتعلق بتعديلات الإنتاج من خلال "إعلان التعاون"، وارتفاع الطلب على النفط، والتوترات الجيوسياسية، وإنقطاع إمدادات الخام الروسي إلى أوروبا الشرقية وألمانيا عبر خط أنابيب Druzhba أطول خطوط أنابيب نقل النفط في العالم، على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي، إلى ارتفاع الأسعار خلال شهر أبريل 2019.
- كان لتزايد المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية والطلب على النفط وسط تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، دوراً رئيسياً في إنخفاض الأسعار خلال شهري مايو ويونيو 2019.
- ارتفعت الأسعار خلال شهر يوليو 2018 نتيجة تراجع المعروض النفطي تزامناً مع تمديد إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حتى نهاية شهر مارس 2020، مع التحسن الملحوظ في الالتزام بهذا الاتفاق، إلى جانب ارتفاع الطلب على النفط الخام في أسيا (بخاصة في الصين)، وتحسن هوامش التكرير.

- كان للمخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثيره السلبي على الطلب على النفط، والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، دوراً رئيسياً في إنخفاض الأسعار بشكل ملحوظ خلال شهر أغسطس 2019.
- تعطل الإمدادات وتزايد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط كان له دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر سبتمبر 2019. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة في السادس عشر من شهر سبتمبر بأعلى وتيرة زيادة بالنسبة المئوية منذ نحو ثلاثون عاماً.
- كان لارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية على خلفية قرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وحدات تابعة لشركة الملاحة البحرية الصينية، مما قيد الطلب الفوري على النفط، وضعف معدلات تشغيل مصافي التكرير في الولايات المتحدة، وتلاشي المخاوف بشأن تعطل الإمدادات النفطية، دوراً رئيسياً في إنخفاض الأسعار خلال شهر أكتوبر 2019.
- أدى الطلب الموسمي القوي على النفط وبخاصة من أسيا، وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية لتلبية الطلب على المنتجات النفطية الشتوية، إلى ارتفاع الأسعار خلال شهر نوفمبر 2019 بأعلى نسبة زيادة شهرية منذ شهر أبريل 2019.
- كان لتواصل الجهود المبذولة في إطار إتفاق دول (أوبك +) بشأن خفض الإنتاج، وتخفيف التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين عقب الإعلان عن توصل الطرفين إلى اتفاقية مؤقتة للمرحلة الأولى في الثالث عشر من شهر ديسمبر، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر ديسمبر 2019.

كما شهد عام 2019 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تقلص الفروقات بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي خلال العام بالمقارنة مع العام السابق. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين سعر نفط برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) وسعر نفط دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.7 دولار/برميل خلال عام 2019 بالمقارنة مع 1.5 دولار/برميل خلال العام السابق. في حين يقل سعر سلة أوبك عن سعر نفط برنت بواقع 0.2 دولار/برميل خلال العام.

ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار وبدرجة كبيرة إلى إنخفاض إمدادات النفط الخام عالي الكبريت على خلفية إتفاق دول (أوبك +) بشأن خفض الإنتاج، مع تباطؤ نمو إمدادات النفوط الخفيفة في السوق العالمية. يأتي ذلك إلى جانب إنخفاض أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال عام 2019، حيث إنخفض سعر نفط دبي بنحو 6.2 دولار/برميل خلال العام وإنخفض سعر نفط برنت بنحو 7 دولار/برميل، كما إنخفض سعر خام غرب تكساس بنحو 8.2 دولار/برميل.

يذكر، أن خام غرب تكساس، الذي يعتبر أحد نفوط الإشارة الرئيسية العالمية ذات النوعية الخفيفة والمحتوى الكبريتي المنخفض، أخذ يعاني ومنذ عام 2007 من محددات لوجستية، خاصة وأنه نفط مغلق منعزل عن الأسواق العالمية الأخرى، وتحركت أسعاره بشكل ليس له علاقة بأساسيات السوق العالمية. تقليدياً، كانت الفروقات بين أسعار نفط غرب تكساس ونفط برنت المتشابهان في النوعية تميل لصالح نفط غرب تكساس، إلا أن تلك الفروقات قد اتسعت في عام 2019 لتبلغ 7.2 دولار/برميل بالمقارنة مع 6 دولار/ برميل خلال العام السابق لصالح نفط برنت.

ويعزى ذلك إلى ارتفاع الفائض في إنتاج النفط الأمريكي رغم تباطؤ معدل نموه، تزامناً مع إنخفاض طلب الصين (أكبر مستورد للنفط في العالم) على النفط الأمريكي نتيجة التوترات التجارية المتصاعدة بين الطرفين، حيث بدأت الصين في فرض تعريفة جمركية بنسبة 5% على وارداتها من النفط الأمريكي، إلى جانب

تراجع أداء مصافي النفط العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية. في الوقت ذاته، حظيت أسعار خام برنت بدعم كبير من اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2017.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الجدول (1 - 10) والشكل (1 - 11) الذي يبين المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت، وخام دبي) وبعض الخامات العربية للفترة (2015- 2019).

الجدول 1-10
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2015-2019
(دولار/ برميل)

الخامات	2015	2016	2017	2018	2019	التغير في عام 2019
سلة أوبك منها :	**49.5**	**40.8**	**52.4**	**69.8**	**64.0**	**(5.8)**
خليط صحراء الجزائر	52.8	44.2	54.2	71.4	64.5	(6.9)
العربي الخفيف	49.9	40.9	52.7	70.6	65.0	(5.6)
موربان الاماراتي	53.9	44.8	54.9	72.2	64.7	(7.5)
خام الكويت	48.2	39.2	51.7	68.9	64.3	(4.6)
السدرة الليبي	51.4	42.6	52.9	69.8	63.8	(6.0)
البصرة العراقي	47.9	39.4	51.9	68.6	63.6	(5.0)
خامات اخرى :						
دبي	51.0	41.3	53.2	69.7	63.5	(6.2)
البحري القطري*	50.7	41.4	52.9	69.2	65.2	(4.0)
برنت	52.4	43.7	54.2	71.2	64.2	(7.0)
خام غرب تكساس	48.7	43.2	50.9	65.2	57.0	(8.2)

ملاحظة:
* قامت دولة قطر بتجميد عضويتها في منظمة أوبك إعتباراً من شهر يناير 2019.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك .

الشكل (1- 11)
التغير في المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك والخام الأمريكي وخام برنت وخام دبي للفترة 2015-2019، (دولار / برميل)

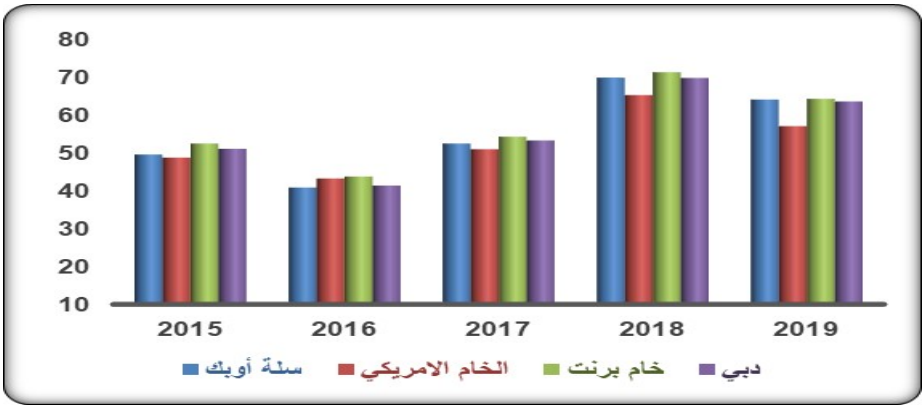

المصدر: الجدول (1 - 10) .

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

فقد إنخفض خام العربي الخفيف بواقع 5.6 دولار/برميل ليصل إلى 65 دولار/برميل خلال عام 2019، أي بنسبة إنخفاض 8% بالمقارنة مع العام السابق، كما إنخفض كل من خام خليط الصحراء الجزائري وخام موربان الاماراتي وخام التصدير الكويتي بواقع 6.9 و 7.5 و 4.6 دولار/برميل لتصل إلى 64.5 و 64.7 و 64.3 دولار/برميل، أي بنسبة إنخفاض 9.7% و 10.4% و 6.7% على الترتيب.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد إنخفض خام السدرة الليبي بواقع 6 دولار/برميل، أي بنسبة (8.6%) ليصل إلى 63.8 دولار/ برميل، والبصرة العراقي بواقع 5 دولار/برميل، أي بنسبة (7.3%) ليصل إلى 63.6 دولار/برميل، في حين إنخفض الخام البحري القطري بواقع 4 دولار/برميل، أي بنسبة (5.8%) ليصل إلى 65.2 دولار/برميل خلال العام. كما يوضح الجدول (1-10).

ويتضح أن الإنخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 5.8 دولار/ برميل يزيد عن الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث إنخفض بنحو 5.6 دولار/برميل أي بنسبة تبلغ 9.6% ليصل متوسطها إلى 52.5 دولار/برميل في عام 2019، كما يوضح الجدول (1-11).

الجدول 1-11
أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية، 2005-2019
(دولار/ برميل)

السنة	السعر الإسمي	الرقم القياسي* 100 = 2005	السعر الحقيقي بأسعار 2005
2005	50.6	100.0	**50.6**
2006	61.0	102.1	**59.7**
2007	69.1	104.4	**66.2**
2008	94.4	106.4	**88.7**
2009	61.0	107.2	**56.9**
2010	77.4	108.1	**71.6**
2011	107.5	109.6	**98.1**
2012	109.5	111.0	**98.7**
2013	105.9	112.4	**94.2**
2014	96.3	114.1	**84.4**
2015	49.5	115.5	**42.9**
2016	40.8	116.6	**35.0**
2017	52.4	118.3	**44.3**
2018	69.8	120.2	**58.1**
**2019	64.0	122.0	**52.5**

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي .

** بيانات تقديرية.

المصدر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2019 لصندوق النقد الدولي (IMF).

2-3 الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الإنخفاض في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2019 التي شهدت إنخفاضاً هي الأخرى في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

1-2-3 أسعار الغازولين الممتاز

بلغ معدل سعر الغازولين في **الخليج الأمريكي** 79.7 دولار/ برميل في عام 2019، منخفضاً بنحو 6.1 دولار/ برميل، أي بنسبة 7.1% مقارنة بمعدلات السعر لعام 2018، وفي **سوق البحر المتوسط** وصل معدل السعر خلال العام إلى 71.4 دولار/برميل، بإنخفاض قدره 7.7 دولار/برميل، أي بنسبة تمثل 9.8% بالمقارنة مع العام السابق. وفي **سوق روتردام** وصل معدل السعر خلال العام إلى 79.6 دولار/برميل، بإنخفاض قدره 7.8 دولار/ برميل، والتي تشكل نسبة 8.9% بالمقارنة مع العام السابق. أما بالنسبة **لسوق سنغافورة**، فقد وصل معدل السعر إلى 72.5 دولار/برميل خلال عام 2019، بإنخفاض قدره 7.5 دولار/ برميل، والتي تمثل حوالي 9.4% مقارنة بمستوى عام 2018.

وقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2019، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وأخيراً سوق البحر المتوسط التي حققت أدنى الأسعار، كما يوضح الجدول (1 - 12) والشكل (1- 12).

الجدول 1-12
المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الاسواق المختلفة، 2018-2019
(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
متوسط عام 2018	سنغافورة	**79.9**	**84.7**	**65.2**
	روتردام	**87.3**	**85.9**	**62.3**
	البحر المتوسط	**79.1**	**85.7**	**63.5**
	الخليج الامريكي	**85.8**	**81.0**	**58.9**
متوسط عام 2019	سنغافورة	**72.5**	**77.8**	**57.3**
	روتردام	**79.6**	**79.5**	**60.2**
	البحر المتوسط	**71.4**	**79.1**	**63.4**
	الخليج الامريكي	**79.7**	**74.6**	**52.6**
الربع الأول 2019	سنغافورة	67.3	77.0	62.6
	روتردام	74.6	79.3	59.8
	البحر المتوسط	65.4	79.2	62.1
	الخليج الامريكي	73.2	74.3	60.2
الربع الثاني	سنغافورة	74.8	80.1	63.6
	روتردام	87.2	81.8	61.2
	البحر المتوسط	77.5	81.1	64.5
	الخليج الامريكي	87.5	76.2	60.2
الربع الثالث	سنغافورة	72.7	77.1	60.6
	روتردام	79.1	77.9	58.8
	البحر المتوسط	72.0	77.7	62.1
	الخليج الامريكي	82.0	73.8	50.7
الربع الرابع	سنغافورة	75.0	76.9	42.4
	روتردام	77.3	79.0	60.8
	البحر المتوسط	70.5	78.2	64.9
	الخليج الامريكي	76.0	74.2	39.1

المصدر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل 1-12
أسعار الغازولين الممتاز، 2018-2019
(دولار/ برميل)

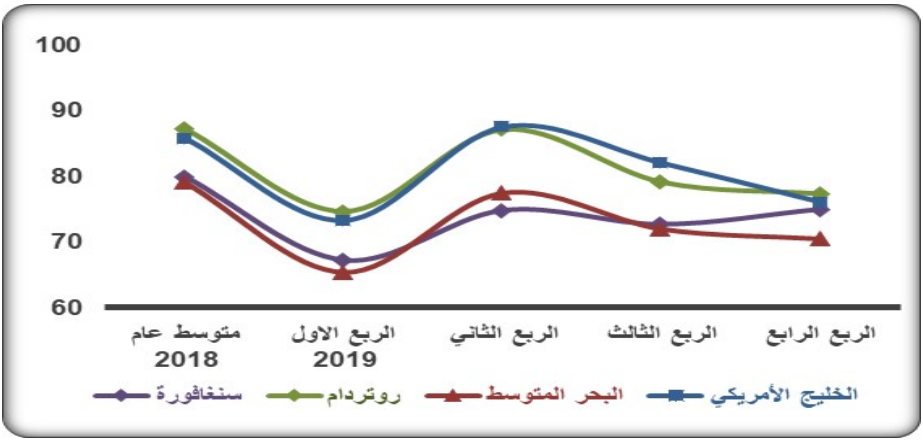

المصدر: الجدول (1 -12) .

وعند مقارنة السعر النهائي للغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر تشرين الأول / أكتوبر 2019 حوالي 18.5% من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 39.4% في كندا، و45.9% في اليابان، و53.8% في أسبانيا، و62.5% في فرنسا، وحوالي 63% أو أكثر في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا وبريطانيا 62.9%، وايطاليا 64.3%) خلال الفترة نفسها، كما يوضح الجدول (1 - 13) والشكل (1 – 13).

الجدول 1-13
نسبة الضريبة من اسعار الغازولين في بعض الدول الصناعية، 2018-2019
(دولار / لتر)

	اكتوبر 2018				اكتوبر 2019			
	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهائي	نسبة الضريبة (%)	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهائي	نسبة الضريبة (%)
أمريكا	0.63	0.12	0.756	**16.40**	0.56	0.13	0.686	**18.51**
كندا	0.69	0.31	0.996	**30.82**	0.60	0.39	0.982	**39.41**
اليابان	0.80	0.60	1.404	**43.02**	0.73	0.62	1.350	**45.93**
أسبانيا	0.75	0.80	1.546	**51.62**	0.66	0.77	1.434	**53.77**
المانيا	0.72	1.03	1.750	**58.91**	0.57	0.97	1.544	**62.89**
بريطانيا	0.66	1.04	1.699	**61.09**	0.60	1.02	1.617	**62.89**
فرنسا	0.70	1.09	1.789	**61.04**	0.62	1.04	1.665	**62.52**
ايطاليا	0.72	1.18	1.903	**62.01**	0.62	1.12	1.739	**64.29**

المصدر :

اعداد مختلفة من التقرير الشهري الصادر عن وكالة الطاقة الدولية.

الشكل (1 - 13)
نسبة الضريبة من أسعار الغازولين في بعض الدول الصناعية،
شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019
(دولار/ لتر)

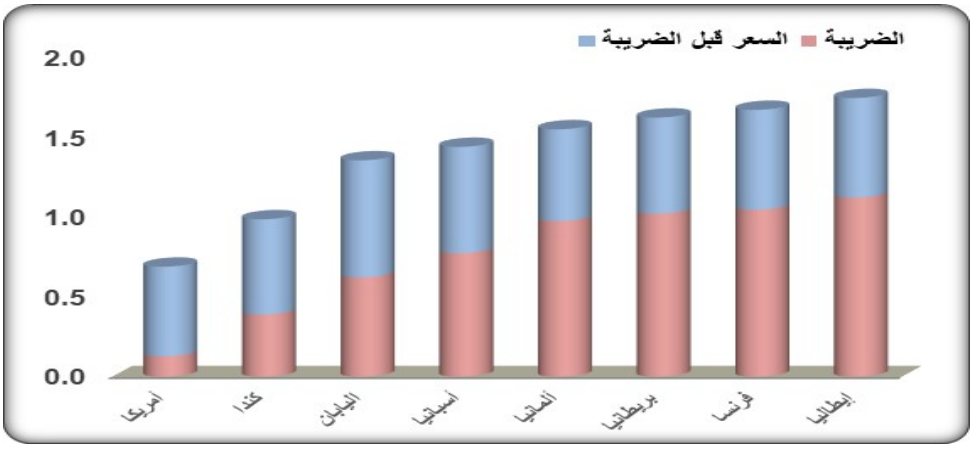

المصدر: الجدول (1 - 13) .

3-2-2 أسعار زيت الغاز

شهد عام 2019 إنخفاضاً في المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز بشكل عام في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق، وكانت مستويات أسعار زيت الغاز أدني من أسعار الغازولين في كل من سوق روتردام وسوق الخليج الأمريكي، بينما كانت أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر **سوق روتردام** بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 79.5 دولار/برميل خلال عام 2019 مشكلة إنخفاض بنسبة 7.5% مقارنة بمعدل عام 2018، تلتها **سوق البحر المتوسط** بمعدل سعر 79.1 دولار/برميل بنسبة إنخفاض 7.7%، ثم **سوق سنغافورة** بمعدل سعر 77.8 دولار/برميل أي بنسبة إنخفاض 8.1%. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى الأسعار بواقع 74.6 دولار/ برميل خلال عام 2019 وبنسبة إنخفاض 7.9% مقارنة بالعام السابق.

3.2.3. أسعار زيت الوقود

إنخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2019 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في **سوق سنغافورة** إلى 57.3 دولار/برميل، بإنخفاض 12.2% بالمقارنة مع عام 2018، وفي **سوق البحر المتوسط** وصل إلى 63.4 دولار/برميل، بإنخفاض 0.2% بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 60.2 دولار/برميل في **سوق روتردام**، بإنخفاض قدره 3.5% بالمقارنة مع عام 2018. أما في **السوق الأمريكي**، فقد وصل السعر إلى 52.6 دولار/برميل خلال العام، بإنخفاض 10.8% بالمقارنة مع العام السابق.

3-3 أسعار شحن النفط الخام

ارتفعت أسعار شحن النفط الخام للشحنات بالناقلات الكبيرة من الخليج العربي إلى الشرق والغرب خلال عام 2019 مقارنة بمستوياتها المسجلة خلال عام 2018، بالرغم من تباطؤ نمو أداء الاقتصادي العالمي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القفزة التي شهدتها تلك الأسعار في مستوياتها خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث

ارتفعت أسعار التأمين على الناقلات بشكل كبير، على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما دفع العديد من شركات شحن النفط إلى تقليص الوقت الذي تقضيه سفنها في المنطقة لأقل زمن ممكن. إلى جانب قرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وحدات تابعة لشركة الملاحة البحرية الصينية بسبب مشاركتها في صفقة لنقل النفط من إيران، بالرغم من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية.

هذا وتجدّر الإشارة إلى عدم تأثر أسعار شحن النفط الخام بشكل ملحوظ بالإنخفاض في صادرات إيران وفنزويلا من النفط الخام خلال عام 2019، على خلفية الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليهما.

وقد وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2019 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) نحو 66 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)[3]، بارتفاع مقداره 9 نقاط، بنسبة تمثل حوالي 15.8% مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2018.

كما طرأ أيضاً ارتفاعاً في معدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن)، حيث وصل إلى 35 نقطة على المقياس العالمي خلال عام 2019، وبارتفاع مقداره 10 نقاط، أي بنسبة 40% مقارنة بمعدل عام 2018، كما يوضح الجدول (1-14).

أما بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها خلال عام 2019 إلى 117 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع مقداره نقطتين، أي بنسبة 1.7% مقارنة بمعدل عام 2018.

[3] المقياس العالمي(World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1% من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

وقد استهلت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق عام 2019 بانخفاض عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018 مسجلة 56 نقطة خلال شهر يناير، وواصلت انخفاضها لتصل إلى 52 نقطة خلال شهر فبراير، قبل أن تعاود الارتفاع مسجلة 60 نقطة خلال شهر مارس، وإنخفضت إلى أدنى مستوياتها خلال العام عند 39 نقطة خلال شهر مايو، ثم ارتفعت بعد ذلك بشكل تدريجي إلى 62 نقطة خلال شهر سبتمبر، وقفزت إلى أعلى مستوياتها خلال العام 2019 عند 135 نقطة خلال شهر أكتوبر، قبل أن تتراجع إلى 113 نقطة خلال شهر ديسمبر 2019.

وبالمثل، شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الغرب تذبذباً مماثلاً لحركة أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق خلال عام 2019، حيث تراوحت خلال أشهر السنة بين أدنى مستوياتها بواقع 19 نقطة خلال شهر مايو وأعلى مستوياتها عند 83 نقطة خلال شهر أكتوبر 2019.

أما بالنسبة لوجهة البحر المتوسط فقد استهلت عام 2019 بانخفاض بالمقارنة مع نهاية عام 2018 مسجلة 131 نقطة خلال شهر يناير لتستمر بعد ذلك بالتذبذب وتنخفض إلى 76 نقطة خلال شهر أغسطس، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية العام بواقع 199 نقطة، كما يوضح الجدول (1-14).

الجدول 1-14
تطور اتجاهات أسعار شحن النفط الخام، 2018-2019
(نقطة على المقياس العالمي)

الفترة / الاتجاه	الخليج العربي - الشرق *	الخليج العربي - الغرب **	البحر المتوسط - البحر المتوسط ***
متوسط عام 2018	**57**	**25**	**115**
كانون الثاني/يناير 2018	44	21	98
شباط/فبراير	39	19	96
آذار/مارس	40	19	87
نيسان/أبريل	41	20	80
أيار/مايو	44	19	110
حزيران/يونيو	51	22	93
تموز/يوليو	49	19	111
آب/أغسطس	54	24	115
أيلول/سبتمبر	55	22	107
تشرين الأول/أكتوبر	83	33	129
تشرين الثاني/نوفمبر	93	41	155
كانون الأول/ديسمبر	87	38	195
متوسط عام 2019	**66**	**35**	**117**
كانون الثاني/يناير 2019	56	24	131
شباط/فبراير	52	26	95
آذار/مارس	60	30	95
نيسان/أبريل	40	21	80
أيار/مايو	39	19	103
حزيران/يونيو	44	20	89
تموز/يوليو	44	20	88
آب/أغسطس	57	27	76
أيلول/سبتمبر	62	30	110
تشرين الأول/أكتوبر	135	83	176
تشرين الثاني/نوفمبر	92	56	156
كانون الأول/ديسمبر	113	63	199

* حجم الناقلة يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن.
** حجم الناقلة يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن.
*** حجم الناقلة يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن.

المصدر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

4. المخزونات النفطية المختلفة

شهد عام 2019 ارتفاعاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 8950 مليون برميل مع نهاية الربع الرابع من العام، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 130 مليون برميل، أي بنسبة 1.5% بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق. يذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات قد بلغ 1154 مليون برميل في نهاية عام 2019 منخفضاً بنحو 51 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2018. كما يوضح الجدول (1 – 15).

4-1 المخزون التجاري في الدول الصناعية

بلغ المخزون التجاري في الدول الصناعية حوالي 2904 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2019، ليشكل إنخفاضاً بواقع 32 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في الربع الثالث من العام، وارتفاعاً بواقع 31 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في نهاية الربع الرابع من العام السابق.

والجدير بالذكر أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2019 قد بلغت مستوياتها حوالي 61 يوم من الاستهلاك، مشكلاً ارتفاعاً طفيفاً عن نظيره المسجل في نهاية العام السابق والبالغ 59.5 يوم من الاستهلاك.

4-2 المخزون الاستراتيجي الأمريكي

انخفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي إلى 635 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2019، أي بواقع 10 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في الربع الثالث من العام، وبواقع 14 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في نهاية الربع الرابع من العام السابق، وهو أقل مستوى سنوي له منذ عام 2003.

والجدير بالذكر أنه منذ عام 2004 قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ مواقف أكثر مرونة بشأن عمليات السحب من المخزون الاستراتيجي للتعويض عن النقص

في الإمدادات، مما أدى إلى إضفاء صبغة تجارية على المخزون الاستراتيجي بالمقارنة بالسياسات السابقة التي كانت تعتبره بمثابة خط الدفاع الأخير يمكن استخدامه في حالة الأزمات الرئيسية فقط.

تجدُر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية قد عرضت 10 مليون برميل من النفط العالي الكبريت من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للتسليم في الفترة بين الأول من شهر أكتوبر والثلاثون من شهر نوفمبر 2019. وفي هذا السياق، يذكر أنه خلال الأعوام القليلة الماضية، سمح الكونجرس الأمريكي ببيع نحو 290 مليون برميل لتمويل الميزانية الاتحادية، وذلك بهدف خفض حجم المخزون إلى نحو 410 مليون برميل بحلول نهاية عام 2027.

الجدول 1-15
مستويات المخزونات النفطية المختلفة في نهاية الفصل،
عامي 2018 و 2019
(مليون برميل)

المنطقة	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019*
الأمريكتين	**1466**	**1509**	**1470**	**1561**	**1541**	**1558**	**1544**	**1535**
منها : الولايات المتحدة الامريكية	1186	1229	1207	1307	1249	1297	1242	1267
أوروبا	**969**	**979**	**958**	**981**	**936**	**979**	**929**	**985**
آسيا	**378**	**380**	**388**	**388**	**389**	**399**	**400**	**384**
إجمالي الدول الصناعية	**2812**	**2868**	**2816**	**2930**	**2866**	**2936**	**2873**	**2904**
بقية دول العالم	**2756**	**2910**	**2729**	**3049**	**2791**	**2977**	**2913**	**3069**
إجمالي المخزون التجاري**	**5568**	**5778**	**5545**	**5979**	**5657**	**5913**	**5786**	**5973**
المخزون على متن الناقلات	1183	1160	1161	1142	1188	1159	1205	1154
المخزون الاستراتيجي منه :	**1855**	**1832**	**1850**	**1830**	**1846**	**1827**	**1829**	**1823**
المخزون الاستراتيجي الامريكي	666	649	660	645	660	645	649	635
إجمالى المخزون العالمى	**8607**	**8770**	**8555**	**8951**	**8690**	**8899**	**8820**	**8950**
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية(يوم)	55.9	60.7	58.8	60.2	59.3	61.2	59.5	61.0

* بيانات تقديرية.
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .
المصدر:
- Oil Market Intelligence, various issues.

ثانياً: قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء

انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2019 على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات الشهرية المتعلقة بحركة أسعار النفط الخام وقيمة صادراته الشهرية المقدرة للدول الأعضاء تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن حركة الأسعار خلال العام. ففى شهر يناير 2019 عندما وصلت أسعار سلة خامات أوبك إلى 58.7 دولار/ برميل قدرت قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء بنحو 33.7 مليار دولار، وفى شهر مايو 2019 بلغت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة أعلى مستوى لها خلال العام وهو 39.4 مليار دولار على خلفية ارتفاع الأسعار ووصول متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 70 دولار/برميل، ثم أخذت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة فى الانخفاض بعد ذلك لتصل فى شهر سبتمبر 2019 إلى 32.7 مليار دولار تزامناً مع تراجع متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 62.4 دولار/برميل، وفي نهاية العام ارتفعت قيمة الصادرات إلى 37.1 مليار دولار على خلفية ارتفاع الأسعار، كما يوضح الشكل (1 – 14).

الشكل (1- 14)
مقارنة مستويات أسعار النفط الخام بقيمة صادراته للدول الأعضاء، كانون الثاني / يناير – كانون الأول / ديسمبر 2019

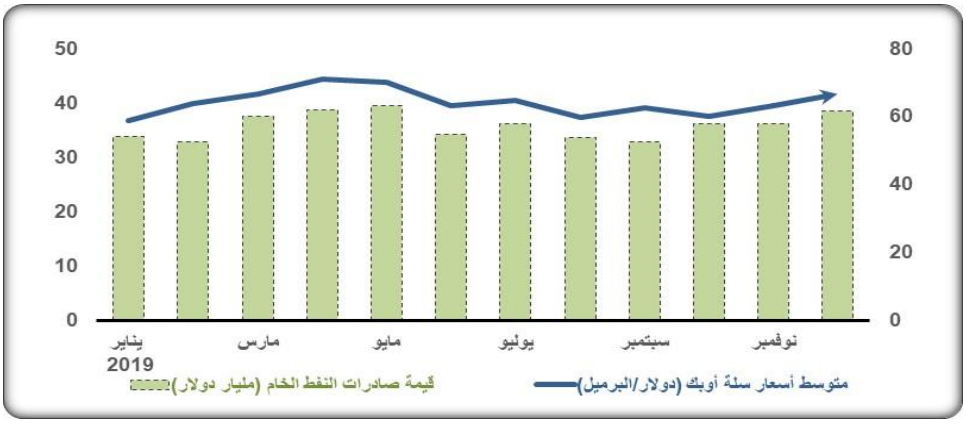

المصدر: الجدول (1 - 10) والجدول (1 - 16) .

وعند المقارنة السنوية وكما يوضح الجدول (1 – 16)، يلاحظ إنخفاض قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء من 442.5 مليار دولار عام 2018 إلى 415.2 مليار دولار عام 2019 وذلك نتيجة للإنخفاض في مستويات الأسعار خلال عام 2019 بنسبة 8.3%، ويمثل ذلك إنخفاضاً بنحو 27.3 مليار دولار أي بنسبة 6.2%.

وعلى مستوى الدول الأعضاء فرادى، فقد تباينت نسبة الإنخفاض من دولة لآخرى. حيث شهدت المملكة العربية السعودية إنخفاضاً في قيمة صادراتها النفطية بنسبة (10.2%) نظراً لالتزامها بقرار إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) والتوقف المؤقت لإنتاجها النفطي خلال شهر سبتمبر 2019 على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، تلتها الجزائر بنسبة إنخفاض بلغت (15.1%)، ثم دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت بنسبة إنخفاض بلغت حوالي (9%) لكل منهما، ومملكة البحرين بنسبة إنخفاض (8.4%)، وجمهورية مصر العربية ودولة قطر بنسبة إنخفاض (8%) لكلاً منهما. في حين شهد كلاً من

دولة ليبيا وجمهورية العراق ارتفاعاً في قيمة صادراتهما النفطية بنسبة 9.9% و7.7% على الترتيب نتيجة الارتفاع في إنتاجهما مقارنة بالعام السابق.

الجدول 1-16
قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2015 - 2019
(مليون دولار)

	2015	2016	2017	2018	*2019
الإمارات	50055	43087	48987	65815	59952
البحرين	3061	2518	3219	4239	3881
تونس	**	**	**	**	**
الجزائر	13912	11812	12755	15901	13494
السعودية	152910	136195	170241	194358	174460
سورية	**	**	**	**	**
العراق ***	43047	28095	46513	72924	78527
قطر	7938	6199	6658	8644	7963
الكويت	43274	37008	43946	59106	53793
ليبيا	3581	2813	11686	18504	20343
مصر	2155	1774	2280	3021	2782
الاجمالي	**319933**	**269501**	**346286**	**442512**	**415195**

* بيانات تقديرية. تم تقدير قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء على النحو التالي:
تم احتساب حجم صادرات النفط في الدول الأعضاء وذلك بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبعد ذلك تم احتساب المعدل الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل الشهري للسعر في حجم الصادرات النفطية الشهرية تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط السنوية للدول الأعضاء
** تشير البيانات الى أن حجم الاستهلاك يفوق حجم الانتاج من النفط الخام.
*** بيانات عام 2019 المتوفرة على الموقع الألكتروني لوزارة النفط العراقية في نهاية شهر يناير 2020.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد إنخفضت من 368.2 مليار دولار عام 2018 إلى 340.3 مليار دولار في عام 2019 ما يمثل إنخفاض بنسبة 7.6%. كما يوضح الجدول (1 - 17) والشكل (1-15).

الجدول 1-17
قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية، 2005-2019
(مليار دولار)

السنة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الحقيقية لعام 2005
2005	305.8	305.8
2006	375.1	367.4
2007	410.2	392.8
2008	585.3	550.0
2009	352.8	329.1
2010	450.9	417.0
2011	624.8	570.1
2012	702.6	633.1
2013	654.3	582.0
2014	592.9	519.8
2015	319.9	277.0
2016	269.5	231.1
2017	346.3	292.8
2018	442.5	368.2
*2019	415.2	340.3

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

الشكل (1- 15)
القيمة الاَسمية والحقيقية لصادرات الدول الأعضاء من النفط الخام، 2005-2019
(مليار دولار – بالأسعار الحقيقية لعام 2005)

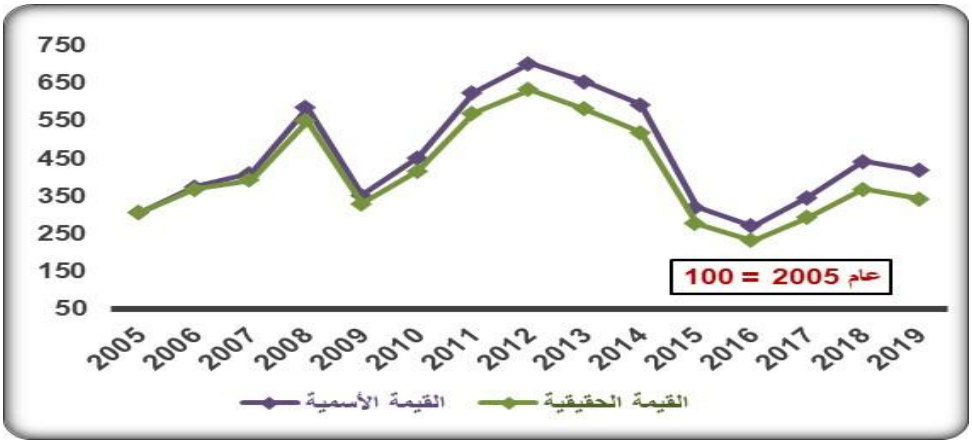

المصدر: الجدول (1 – 17) .

ثالثا: تطورات استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية

تقدم الفقرات التالية صورة شاملة عن تطورات استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2015-2019، حيث يتم إستعراض استهلاك الطاقة في الدول العربية ككل، ثم إلقاء الضوء على استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، كما سيتم تناول تطور كثافة استخدام الطاقة في هذه الدول، والتطورات التي شهدتها أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية للدول الأعضاء في عام 2019.

1- إجمالي الدول العربية

1-1 إجمالي استهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد

يتأثر استهلاك الطاقة بصورة عامة بثلاثة عوامل أساسية، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، وأسعار الطاقة في الأسواق المحلية. وفيما يلي لمحة عن هذه العوامل في الدول العربية.

1- الناتج المحلي الإجمالي:

تشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية قد ارتفع بمعدل 3.1% سنويا خلال الفترة 2015-2018 حيث ازداد من حوالي 2450.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى حوالي 2682.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018. ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد سجل في عام 2018 نموا ملحوظا قارب 8% بالمقارنة مع 2.8% في عام 2017، وذلك بعد أن شهد هذا الناتج تراجعا بمعدل 1.4% في عام 2016 وبمعدل 12.3% في عام 2015.

وازدادت الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من 46.9% في عام 2017 إلى 50% في عام 2018، وذلك

بسبب ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية من 22% إلى 26.8%. وفي الوقت نفسه تراجعت حصة قطاعات الخدمات من 52.1% إلى 48.3%.

وتراجع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 6490 دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6263 دولار أمريكي في عام 2016، ثم ارتفع بصورة طفيفة ليصل إلى 6288 في عام 2017 ثم إلى 6651 دولار أمريكي في عام 2018، علما أن هذا المتوسط كان 7567 دولار أمريكي في عام 2014. أما من ناحية متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد ارتفعت هذه الحصة في عام 2018 في أربع عشرة دولة، حيث بلغ معدل النمو في هذه الحصة في هذه الدول كما يلي: قطر (6.7%)، سوريا (6.4%)، ليبيا (6.1%)، الجزائر (5%)، مصر (3%)، المغرب (1.9%)، لبنان (1.8%)، جيبوتي (1.6%)، عُمان (1.5%)، تونس (1.3%)، موريتانيا (0.5%)، الإمارات (0.4%)، القمر (0.3%)، والسعودية (0.1%). وفي الوقت نفسه تراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سبع دول حيث بلغ معدل التراجع في هذه الحصة في هذه الدول كما يلي: السودان (7.4%)، اليمن (6.5%)، العراق (3.3%)، فلسطين (2%)، الكويت (1.6%)، البحرين (1.4%)، والأردن (0.6%).

وتوجد ثمان دول تجاوزت فيها حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط العام للدول العربية في عام 2018، وهذه الدول هي: قطر (74393 دولار أمريكي)، الإمارات (43641 دولار أمريكي)، الكويت (31042 دولار أمريكي)، البحرين (24368 دولار أمريكي)، السعودية (23270 دولار أمريكي)، عُمان (17231 دولار أمريكي)، لبنان (14740 دولار أمريكي)، وليبيا (6660 دولار أمريكي).

ويمكن توزيع الدول العربية التي لم يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط العام للدول العربية إلى فئتين، وتتضمن الفئة الأولى

الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 3000 دولار أمريكي، وتشتمل على ثمان دول وهي: فلسطين (2868 دولار أمريكي)، مصر (2579 دولار أمريكي)، جيبوتي (1917 دولار أمريكي)، القمر (1431 دولار أمريكي)، سوريا (1342 دولار أمريكي)، موريتانيا (1303 دولار أمريكي)، السودان (846 دولار أمريكي)، واليمن (277 دولار أمريكي). أما الفئة الثانية فهي الدول التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3000 دولار أمريكي ولكن يبقى دون المتوسط العام للدول العربية، وتتضمن هذه الفئة ست دول، وهي: العراق (5339 دولار أمريكي)، الجزائر (4188 دولار أمريكي)، الأردن (4101 دولار أمريكي)، تونس (3445 دولار أمريكي)، والمغرب (3364 دولار أمريكي). الشكل (16/1).

الشكل 1- 16
متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية، 2015- 2018
(دولار أمريكي)

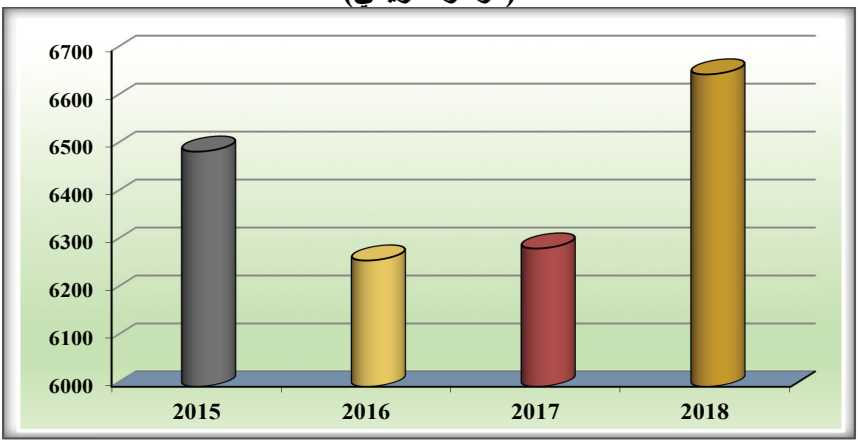

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019.

وتشير بيانات البنك الدولي المنشورة في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2019 حول الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة لعام 2010 إلى أن هذا الناتج قد ارتفع بمعدل 2.1% سنويا خلال الفترة 2015-2018 ليصل إلى

2708.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018 بالمقارنة مع 2546.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015. ومن ناحية الدول الأعضاء فقد ارتفع فيها هذا الناتج خلال الفترة نفسها بمعدل 2.1% سنويا ليزداد من 2101.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 2240.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018. أما في الدول العربية الأخرى فقد ارتفع فيها هذا الناتج بمعدل 1.7% سنويا إذ وصل إلى 468.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018 بالمقارنة مع 444.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015). الشكل (17/1).

الشكل 1- 17
الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة لعام 2010
(مليار دولار أمريكي)

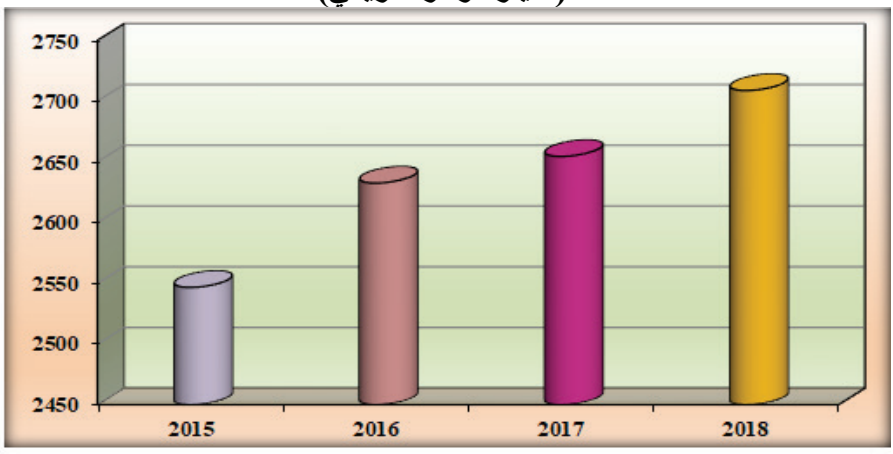

المصدر: World Bank Data Base, 20/12/2019

2- السكان: تفيد بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 بأن عدد السكان في الدول العربية قد ارتفع بمعدل 2.2% سنويا خلال الفترة 2015-2018 حيث وصل إلى ما يقارب 415 مليون نسمة، منهم حوالي 267 مليون نسمة في الدول الأعضاء.

3- الأسعار: تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 إلى أن معدل التضخم في الدول العربية مقاسا بمتوسط معدل التغير في الرقم القياسي

لأسعار المستهلك قد ارتفع من 6.2% في عام 2015 إلى 7% في عام 2016 ثم إلى 8.1% في عام 2017، وهبط بعدها قليلا ليبلغ 7.9% في عام 2018.

أما من ناحية أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية في الدول العربية فقد عمدت إحدى عشرة دولة لتعديل أسعارها في عام 2019، منها خمس دول من الدول الأعضاء، وهي: الإمارات، السعودية، سوريا، قطر، ومصر. كما قامت أيضا ست دول من الدول غير الأعضاء بتعديل أسعار المنتجات البترولية فيها، وهي: الأردن، عُمان، فلسطين، لبنان، المغرب، واليمن.

2-1 استهلاك الطاقة وفق المصدر

ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية بمعدل 1.6% سنويا خلال الفترة 2015-2019. ويلاحظ أن هذا الاستهلاك قد عاد إلى الارتفاع في السنتين الأخيرتين بعد أن تقلص من 14.5 مليون برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) في عام 2016 إلى 14.4 مليون ب م ن ي في عام 2017. وارتفع هذا الاستهلاك بمعدل 2.7% في عام 2018 ليصل إلى 14.8 مليون ب م ن ي، كما يتوقع أن يرتفع بمعدل 3.2% في عام 2019 ليبلغ 15.3 مليون ب م ن ي.

ومن ناحية الدول الأعضاء فقد ارتفع استهلاك الطاقة فيها بمعدل 1.5% سنويا خلال الفترة 2015-2019 حيث ازداد من حوالي 12.7 مليون ب م ن ي في عام 2015 ليصل إلى 13.5 مليون ب م ن ي في عام 2019. أما من ناحية بقية الدول العربية فقد نما هذا الاستهلاك بمعدل 2% سنويا ليرتفع من 1653 ألف ب م ن ي في عام 2015 إلى 1790 ألف ب م ي في عام 2019.

وتعتمد الدول العربية اعتمادا شبه كامل على مصادر النفط والغاز الطبيعي حيث يتوقع أن تصل حصة هذه المصادر إلى 97.9% من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2019. ويأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من ناحية حصته في إجمالي استهلاك الطاقة حيث تجاوزت حصته أكثر من نصف (50.5%) إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2018، ويتوقع أن تبلغ حصته

50.6% في عام 2019. وحصل تراجع مستمر في حصة المنتجات البترولية والنفط الخام في إجمالي استهلاك الطاقة خلال الفترة 2015-2019 إذ انخفضت هذه الحصة من 49.3% في عام 2015 إلى 47.3% في عام 2018، ويتوقع أن تبقى عند هذا المستوى تقريبا في عام 2019. وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة الفحم من 1.2% في عام 2015 إلى 1.4% في عام 2018، ويتوقع أن تستقر عند هذا المستوى تقريبا في عام 2019. وتساهم الطاقة الكهرومائية مساهمة بسيطة بلغت 0.7%.

وشهدت الفترة 2015-2019 نموا تدريجيا في حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء إذ ارتفعت هذه الحصة من 51.5% في عام 2015 إلى 53.5% في عام 2018، ويتوقع أن تصل إلى 53.6% في عام 2019. وفي المقابل تراجعت حصة المنتجات البترولية والنفط الخام من 47.3% إلى 45.2%. ويغطي الفحم والطاقة الكهرومائية معا حصة لا تتجاوز 1.3% من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء.

أما في الدول العربية الأخرى فما تزال المنتجات البترولية والنفط الخام تسد الجزء الأكبر من استهلاك الطاقة في هذه الدول، وذلك على الرغم من تراجع حصتهما من 64.3% في عام 2015 إلى 63.2% في عام 2018، ويتوقع أن تصل إلى 63.1% في عام 2019. وشهدت الفترة 2015-2019 نموا في حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول إذ ارتفعت هذه الحصة من 27.8% في عام 2015 إلى 28.2% في عام 2018، ويتوقع أن ترتفع هذه الحصة إلى 28.3% في عام 2019. ويغطي الفحم 6.9%، كما تغطي الطاقة الكهرومائية 1.7% من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2019. الشكل (1- 18) والجدول (1-18).

الشكل 1- 18
هيكل استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2019
(%)

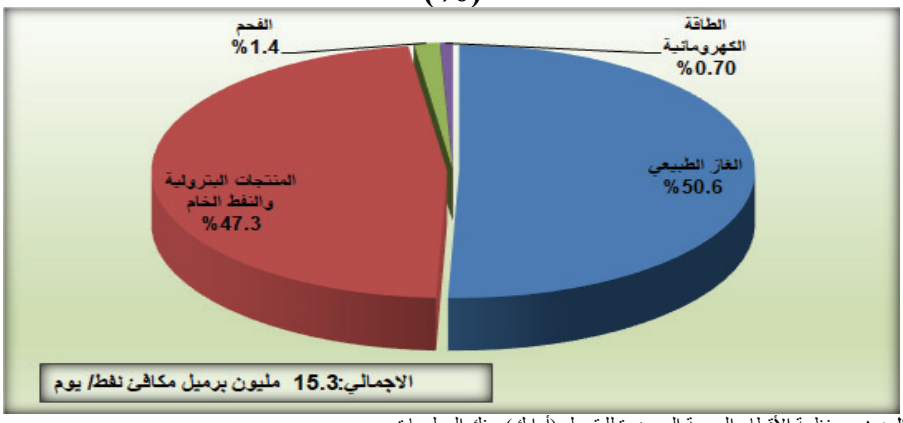

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بنك المعلومات.

الجدول 1-18
استهلاك الطاقة في الدول العربية، 2015- 2019

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
الغاز الطبيعي						
الدول الأعضاء	6550.6	6660.6	6569.6	6991.8	7240.0	2.5
الدول العربية الأخرى	460.2	488.6	457.5	495.9	507.0	2.5
إجمالي الدول العربية	**7010.8**	**7149.2**	**7027.1**	**7487.6**	**7747.0**	2.5
المنتجات البترولية والنفط الخام						
الدول الأعضاء	6015.7	5997.1	6052.9	5906.9	6100.0	0.3
الدول العربية الأخرى	1063.6	1087.6	1091.3	1111.8	1130.0	1.5
إجمالي الدول العربية	**7079.3**	**7084.7**	**7144.1**	**7018.7**	**7230.0**	0.5
الطاقة الكهرومائية						
الدول الأعضاء	82.1	84.8	78.9	83.6	83.0	0.3
الدول العربية الأخرى	29.2	26.8	26.7	29.0	30.0	0.7
إجمالي الدول العربية	**111.3**	**111.6**	**105.6**	**112.6**	**113.0**	0.4
الفحم						
الدول الأعضاء	66.0	78.5	62.2	85.9	87.0	7.1
الدول العربية الأخرى	99.9	99.6	101.5	122.2	123.0	5.3
إجمالي الدول العربية	**165.9**	**178.1**	**163.7**	**208.2**	**210.0**	6.1
اجمالي استهلاك الطاقة						
الدول الأعضاء	12714.5	12821.0	12763.5	13068.3	13510.0	1.5
الدول العربية الأخرى	1652.8	1702.6	1676.9	1758.9	1790.0	2.0
إجمالي الدول العربية	**14367.3**	**14523.6**	**14440.4**	**14827.2**	**15300.0**	1.6

بيانات عام 2016 تقديرية *
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

وانخفض المتوسط العام لاستهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2015-2019 من 13.5 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2015 إلى 13 ب م ن في عام 2019. وانخفض هذا المتوسط في الدول الأعضاء من 18.5 ب م ن إلى 17.8 ب م ن. وحافظ هذا المتوسط في الدول العربية الأخرى غير الأعضاء في عام 2019 على المتوسط نفسه الذي كان سائدا في عام 2015، وهو 4.4 ب م ن. ويبين الشكل (1- 19) والجدول (1- 19) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية في عامي 2015 و2019.

الشكل 1- 19
تطور معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية خلال عامي 2015 و2019
(برميل مكافئ نفط)

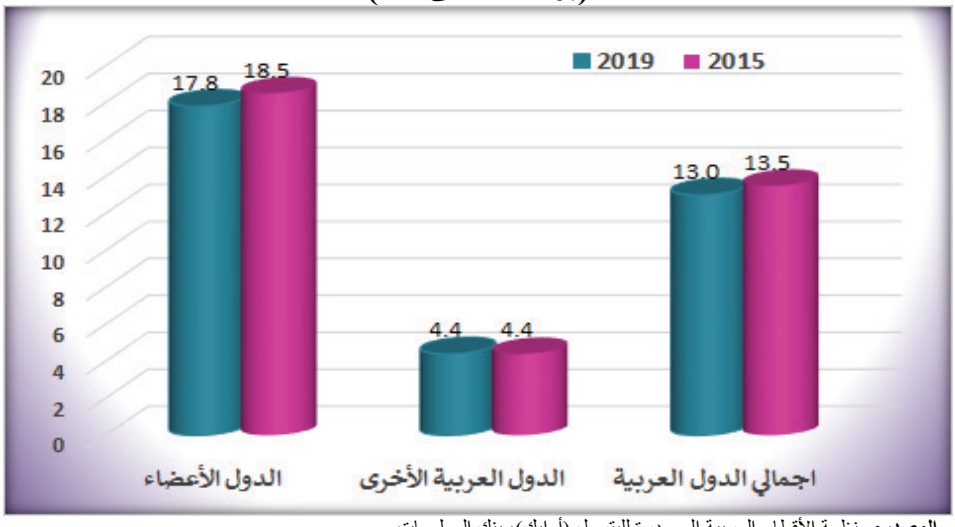

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بنك المعلومات.

الجدول 1-19

معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعامي 2015 و2019

(برميل مكافئ نفط/ سنة)

	2015	2019*
الإمارات	70.5	63.9
البحرين	78.7	70.4
تونس	5.6	6.5
الجزائر	10.4	10.5
السعودية	50.4	47.9
سورية	4.2	4.4
العراق	8.1	9.8
قطر	144.6	136.6
الكويت	66.2	58.3
ليبيا	27.8	21.7
مصر	7.2	7.2
الدول الأعضاء	**18.5**	**17.8**
الدول العربية الأخرى	**4.4**	**4.4**
إجمالي الدول العربية	**13.5**	**13.0**

* بيانات عام 2019 تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

وبلغت حصة الدول العربية 5.3% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 2018، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 40.9% مقابل 47.1% للدول النامية و6.7% لدول الاتحاد السوفيتي السابق. الشكل (1- 20).

الشكل 1- 20
استهلاك الطاقة في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى في عام 2018
(%)

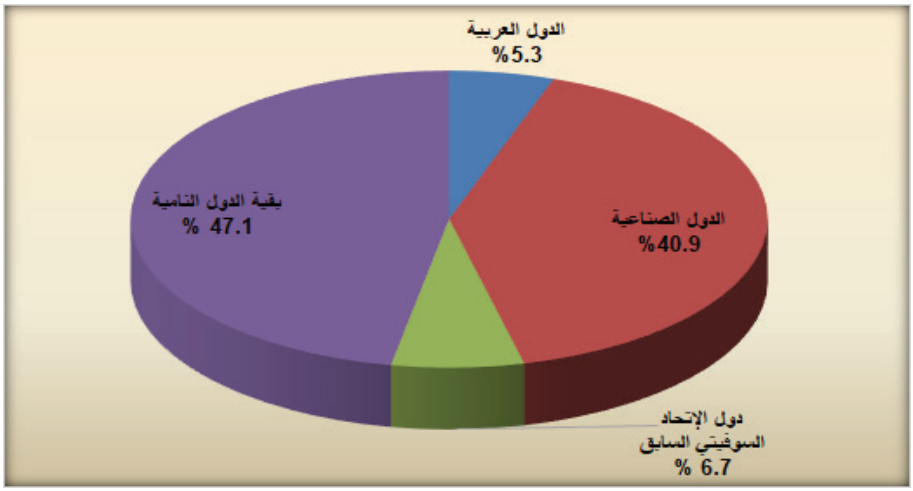

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2019

1-2-1 الغاز الطبيعي

اتسم استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة 2015-2019 بالتقلبات إذ ازداد بمقدار ملموس بلغ 532.1 ألف ب م ن ي في عام 2015 وبمقدار 138.4 ألف ب م ن ي في عام 2016، ثم تراجع بمقدار 122.1 ألف ب م ن ي في عام 2017، وعاد إلى الازدياد بمقدار 460.6 ألف ب م ن ي في عام 2018. ويتوقع أن يرتفع استهلاكه بمقدار 259.4 ألف ب م ن ي في عام 2019 ليبلغ 7747 ألف ب م ن ي في عام 2019.

وتعتبر الدول الأعضاء هي المستهلك الرئيسي للغاز الطبيعي ضمن الدول العربية إذ وصلت حصة الدول الأعضاء إلى 93.4% من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2018، ويتوقع أن ترتفع هذه الحصة قليلا لتبلغ 93.5% في عام 2019.

واستهلكت الدول العربية 11.3% من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2018، وبلغت حصة الدول الصناعية 45.5% مقابل 15.1% لدول الاتحاد السوفيتي السابق و28.1% للدول النامية. الشكل (1- 21).

الشكل 1- 21
استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى في عام 2018
(%)

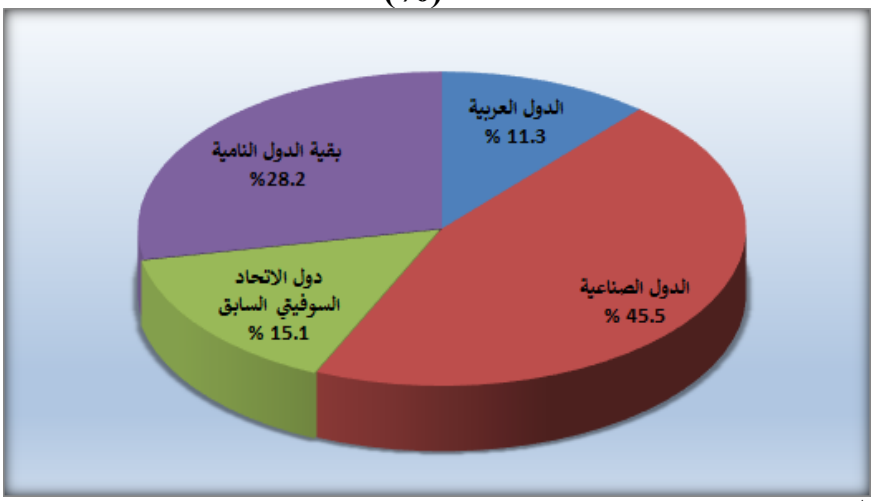

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2019

1-2-2 المنتجات البترولية والنفط الخام

يتوقع أن يرتفع استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول العربية في عام 2019 بمعدل 3% ليصل إلى 7.2 مليون ب م ن ي، وذلك بعد أن تراجع بمعدل 1.8% في عام 2018 حيث سجل ما يربو قليلا عن 7 ملايين ب م ن ي. وتستهلك الدول الأعضاء الجزء الأكبر من المنتجات البترولية والنفط الخام المستخدم في الدول العربية حيث بلغت حصتها 84.2% في عام 2018، ويتوقع أن ترتفع هذه الحصة إلى 84.4% في عام 2019.

ويلاحظ أنه طرأ بعض التغيرات على التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية خلال الفترة 2015-2019 حيث يتوقع أن ترتفع حصة كل من الغاز الطبيعي المسيل من 7.9% عام 2015 إلى 8.1% عام 2019، وحصة وقود الطائرات من 6.7% إلى 6.8%، بينما يتوقع أن تنخفض حصة الكيروسين من 0.7% إلى 0.6%، والديزل من 36.1% إلى 34.6%، وزيت الوقود من 17.8% إلى 16.9%. وستستقر حصة الغازولين عند 26.1%. أما من ناحية بقية المنتجات البترولية الأخرى التي تضم كل من النافثا والأسفلت وزيوت التزييت وغيرها من المنتجات البترولية فمن المتوقع أن ترتفع حصتها ككل من 4.8% إلى 6.9%. ويوضح الشكل (1- 22) تطور التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية عامي 2015 و2019.

الشكل 1- 22
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية
في عامي 2015-2019
(%)

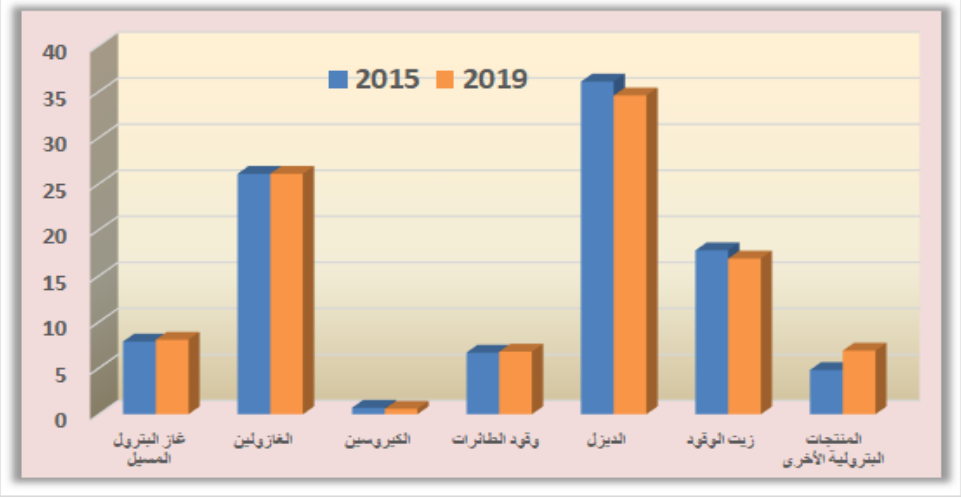

وبلغت حصة الدول العربية 7.5% من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2018، وبلغت حصة الدول الصناعية 47.3% مقابل 41.1% للدول النامية و4.1% لدول الاتحاد السوفيتي السابق. الشكل (1- 23).

الشكل 1- 23
استهلاك النفط في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى
في عام 2018
(%)

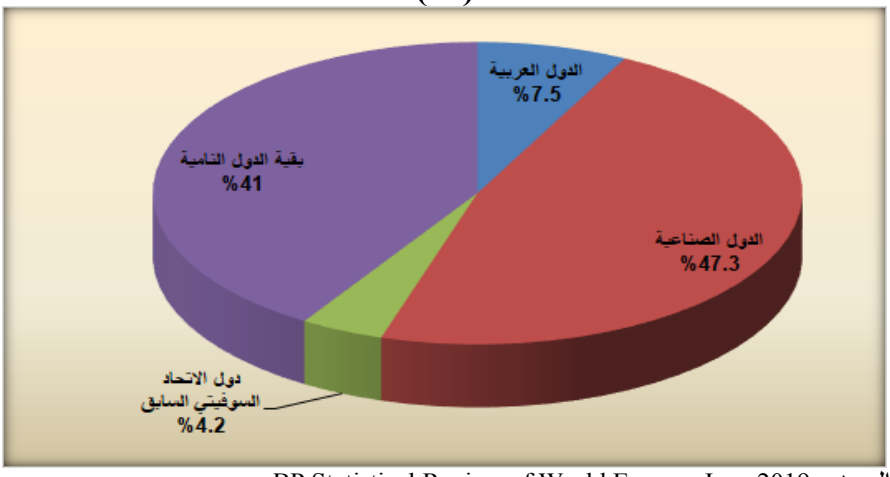

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2019

1-2-3 الفحم

شهد استهلاك الفحم في الدول العربية تقلبات ملموسة خلال الفترة 2015-2019 إذ ازداد بمعدل 11.5% في عام 2015 ثم ارتفع بمعدل 7.4% في عام 2016، وبعدها تقلص بمعدل 8.1% في عام 2017، ثم عاد وتصاعد بمعدل 27.2% في عام 2018. ويتوقع أن يرتفع بمعدل ضئيل لا يتجاوز 0.9% في عام 2019 ليصل إلى210 ألف ب م ن ي، منها 87 ألف ب م ن ي في الدول الأعضاء و123 ألف ب م ن ي في الدول العربية الأخرى.

واستهلكت الدول العربية أقل من 0.3% من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2018، وبلغت حصة الدول النامية 73.3% مقابل 22.8% للدول الصناعية و3.6% لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

1-2-4 الطاقة الكهرومائية

تستهلك الدول العربية كميات محدودة من الطاقة الكهرومائية نظرا لشح المصادر المائية اللازمة لإنتاج الطاقة الكهربائية. وبلغ إجمالي استهلاك الدول العربية من الطاقة الكهرومائية 113 ألف ب م ن ي في عامي 2018 و2019، منها 83 ألف ب م ن ي في الدول الأعضاء و30 ألف ب م ن ي في الدول العربية الأخرى.

واستهلكت الدول العربية 0.6% من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2018، وبلغت حصة الدول النامية 59.7% مقابل 33.9% للدول الصناعية و5.8% لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

2. إجمالي استهلاك الطاقة في الأقطار الأعضاء

1-2 إجمالي استهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد

بعد أن تقلص استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء بمعدل 0.4% في عام 2017 ليصل إلى ما يقارب 12.8 مليون ب م ن ي، عاود هذا الاستهلاك النمو حيث ارتفع بمعدل 2.4% في عام 2018 ليبلغ 13.1 مليون ب م ن ي، ويتوقع له أن يزداد بمعدل 3.4% في عام 2019 ليصل إلى 13.5 مليون ب م ن ي، أي بزيادة حجمها 442 ألف ب م ن ي. وجاءت هذه الزيادة بصورة رئيسية من ست دول، وهي: السعودية (164.4 ألف ب م ن ي)، الإمارات (69.3 ألف ب م ن ي)، الجزائر (60.4 ألف ب م ن ي)، مصر (53.3 ألف ب م ن ي)، قطر (38.8 ألف ب م ن ي)، والعراق (33.5 ألف ب م ن ي). ويتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة بصورة محدودة في أربع دول، وهي: الكويت (9.3 ألف ب م ن ي)، تونس (6.8

ألف ب م ن ي)، البحرين (5.1 ألف ب م ن ي)، وسوريا (1.3 ألف ب م ن ي). كما يتوقع أن ينخفض استهلاك الطاقة في ليبيا بمقدار 0.7 ألف ب م ن ي. ويوضح الشكل (1- 24) والجدول (1- 20) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عامي 2015 و2019.

الشكل 1- 24
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عامي 2015 و2019
(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

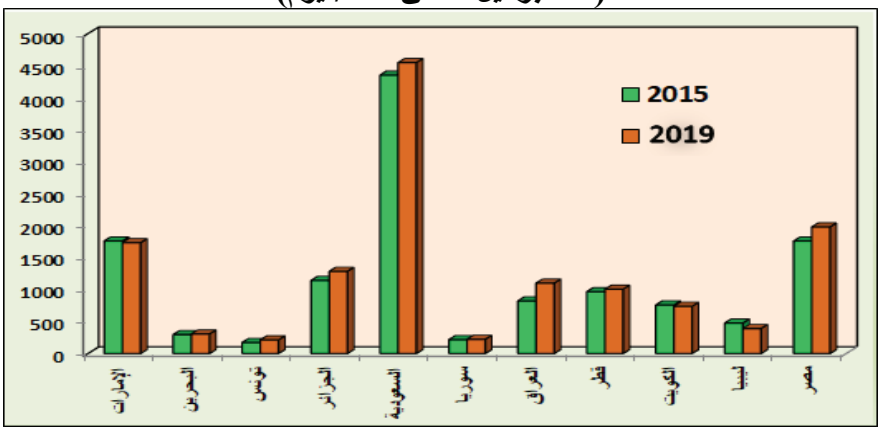

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-20
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، 2015-2019
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
الإمارات	1758.2	1828.2	1639.6	1662.3	1731.6	-0.4
البحرين	295.5	293.4	294.4	298.9	304.0	0.7
تونس	171.8	175.1	189.7	205.3	212.1	5.4
الجزائر	1142.3	1125.1	1153.5	1223.6	1284.0	3.0
السعودية	4350.9	4350.7	4382.6	4382.7	4547.1	1.1
سورية	215.7	218.0	226.2	219.5	220.8	0.6
العراق	822.7	883.0	983.1	1065.7	1099.2	7.5
قطر	965.9	996.3	915.9	966.2	1005.0	1.0
الكويت	758.9	695.9	681.5	728.9	738.2	-0.7
ليبيا	474.8	404.9	386.5	390.5	390.0	-4.8
مصر	1757.7	1850.3	1910.3	1924.7	1978.0	3.0
الإجمالي	**12714.5**	**12821.0**	**12763.5**	**13068.3**	**13510.0**	**1.5**

* بيانات عام 2019 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

استمر الاتجاه التنازلي في المتوسط العام لاستهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء خلال الفترة 2015-2019 حيث إنخفض هذا المتوسط من 18.5 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2015 إلى 17.8 ب م ن في عام 2019. ويمكن التمييز بين فئتين من الدول الأعضاء فيما يتعلق باتجاه معدل استهلاك الفرد من الطاقة حيث تتضمن الفئة الأولى الدول ذات الاتجاه التنازلي. وتضم هذه الفئة ست دول حيث بلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة في هذه الدول كما يلي: قطر (136.6 ب م ن)، البحرين (70.4 ب م ن)، الإمارات (63.9 ب م ن)، الكويت (58.3 ب م ن)، السعودية 47.9 ب م ن)، وليبيا (21.7 ب م ن). وتتضمن الفئة الثانية الدول ذات الاتجاه التصاعدي. وتضم هذه الفئة أربع دول حيث بلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة في هذه الدول كما يلي: الجزائر (10.5 ب م ن)، العراق (9.8 ب م ن)، تونس (6.5 ب م ن)، وسوريا (4.4 ب م ن). واستقر معدل استهلاك الفرد من الطاقة في مصر عند 7.2 ب م ن ي. ويوضح الشكل (1-25) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء.

الشكل 1-25
معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2019
(برميل مكافئ نفط)

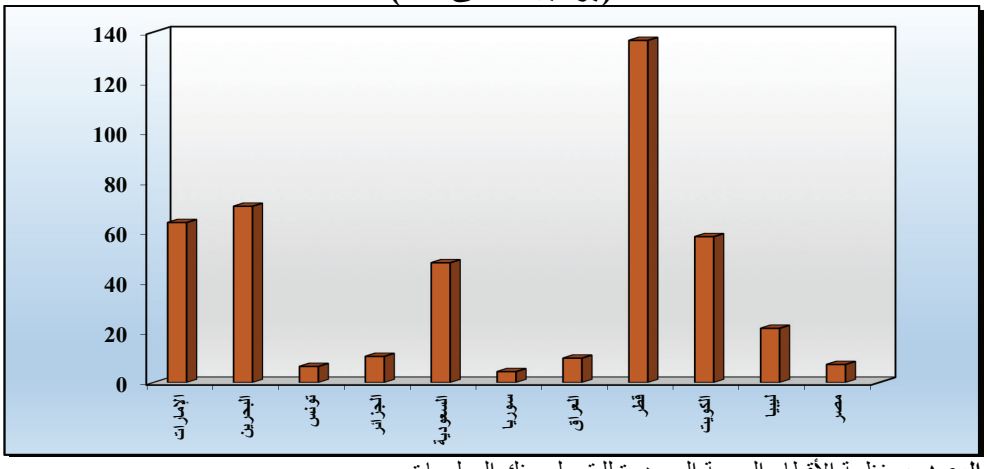

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

2-2 استهلاك الطاقة وفق المصدر

تعتمد الدول الأعضاء بصورة شبه كاملة على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث لم تقل حصة هذين المصدرين عن 98.7% خلال الفترة 2015-2019. ويتوقع أن تصل مساهمة مصادر الطاقة في إجمالي الاستهلاك في عام 2019 إلى النسب التالية: الغاز الطبيعي (53.6%)، النفط (45.2%)، الفحم والطاقة الكهرومائية (0.6%) لكل منهما. ويوضح الشكل (1- 26) والجدول (1- 21) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حسب المصدر في عام 2019.

الشكل 1- 26
التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وفق المصدر في عام 2019 (%)

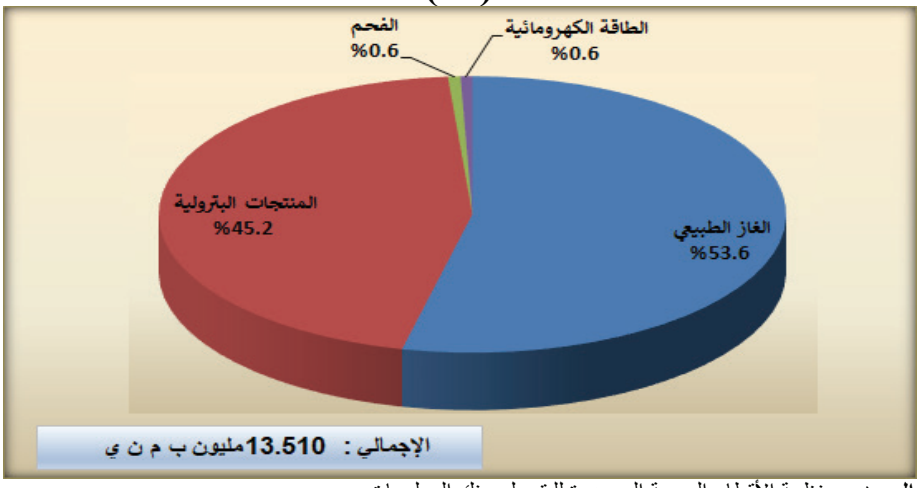

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-21

استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وفق المصدر، 2015 -2019

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
الغاز الطبيعي	6550.6	6660.6	6569.6	6991.8	7240.0	2.5
المنتجات البترولية والنفط الخام	6015.7	5997.1	6052.9	5906.9	6100.0	0.3
الطاقة الكهرومائية	82.1	84.8	78.9	83.6	83.0	0.3
الفحم	66.0	78.5	62.2	85.9	87.0	7.1
إجمالي الطاقة	**12714.5**	**12821.0**	**12763.5**	**13068.3**	**13510.0**	1.5

* بيانات عام 2019 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

1-2-2 الغاز الطبيعي

شهد استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء تطورات متباينة خلال الفترة 2015-2019 حيث تصاعد هذا الاستهلاك بمعدل 7.3% ليصل إلى 6551 ألف ب م ن ي في عام 2015، ثم ارتفع بمعدل 1.7% ليبلغ 6661 ألف ب م ن ي في عام 2016. وتقلص استهلاكه في عام 2017 بمعدل 1.4% ليبلغ 6570 ألف ب م ن ي، تصاعد مرة أخرى بمعدل 6.4% ليصل إلى 6992 ألف ب م ن ي في عام 2018. ويتوقع أن يرتفع بمعدل 3.5% في عام 2019 ليبلغ 7240 ألف ب م ن ي.

وعلى الرغم من التغيرات في معدل النمو استهلاك الغاز الطبيعي إلا أن حصته في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء ارتفعت من 51.5% في عام 2015 إلى 53.5% في عام 2018، ويتوقع لها أن تصل إلى 53.6% في عام 2019.

ويتم استهلاك الغاز الطبيعي بصورة رئيسية في خمس دول، وهي: السعودية، الإمارات، مصر، الجزائر، وقطر. وبلغت حصة هذه الدول الخمس 82.5% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2019. وبلغت حصص هذه الدول من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء كما يلي: السعودية (29%)، الإمارات (16.4%)، مصر (15.3%)، الجزائر (11.5%)، وقطر (10.2%). ويبين الشكل (1- 27) والجدول (1-22) استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2015 وعام 2019.

الشكل 1- 27
استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عامي 2015 و2019
(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

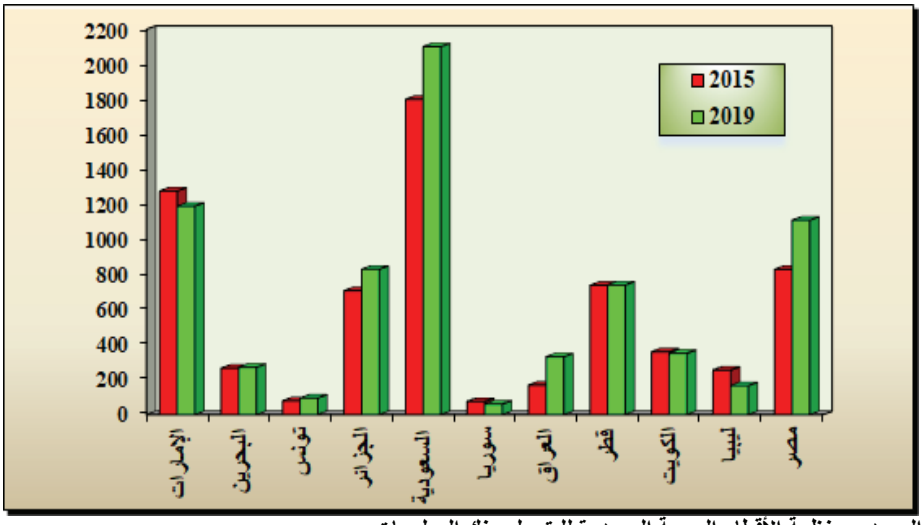

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-22
استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء، 2015-2019
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
الإمارات	1276.6	1312.1	1084.8	1145.8	1190.0	-1.7
البحرين	265.0	262.4	262.8	266.1	270.0	0.5
تونس	78.8	80.5	85.8	91.0	95.0	4.8
الجزائر	707.8	706.3	734.0	790.4	830.0	4.1
السعودية	1800.0	1910.4	1981.8	2033.5	2100.0	3.9
سورية	74.5	66.7	58.6	62.0	60.0	-5.3
العراق	167.8	188.6	223.1	320.4	330.0	18.4
قطر	738.2	748.0	660.8	706.5	740.0	0.1
الكويت	358.4	311.4	303.2	346.3	350.0	-0.6
ليبيا	254.2	187.9	169.6	165.9	165.0	-10.2
مصر	829.4	886.2	1005.0	1063.8	1110.0	7.6
الاجمالي	**6550.6**	**6660.6**	**6569.6**	**6991.8**	**7240.0**	**2.5**

* بيانات عام 2019 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء ضمن ثلاث فئات، وذلك حسب الأهمية النسبية لمساهمة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2019، وهذه الفئات هي:

- **الدول التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تزيد فيها حصة الغاز الطبيعي عن 50% من استخدام الطاقة. وتتألف هذه الفئة من خمس دول، وهي: البحرين، قطر، الإمارات، الجزائر، ومصر. وبلغت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2019 كما يلي: البحرين (88.8%)، قطر (73.6%)، الإمارات (68.7%)، الجزائر (64.6%)، ومصر (56.1%).

- **الدول التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تتراوح فيها حصة الغاز الطبيعي ما بين 33%- 50% من استخدام الطاقة. وتتضمن هذه الفئة أربع دول، وهي: السعودية، الكويت، ليبيا، وتونس. وبلغت حصة الغاز الطبيعي في استهلاك هذه الدول كما يلي: الكويت (47.4%)، السعودية (46.2%)، تونس (44.8%)، وليبيا (42.3%).
- **الدول التي تعتمد اعتمادا ثانويا على الغاز الطبيعي**، وتضم هذه الفئة دولتين، وهما العراق وسوريا حيث بلغت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة فيهما 30% و27.2% على التوالي. ويبين الشكل (1- 28) درجة اعتماد الدول الأعضاء على الغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة في عام 2019.

الشكل 1- 28
الأهمية النسبية لاستهلاك الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2019
(%)

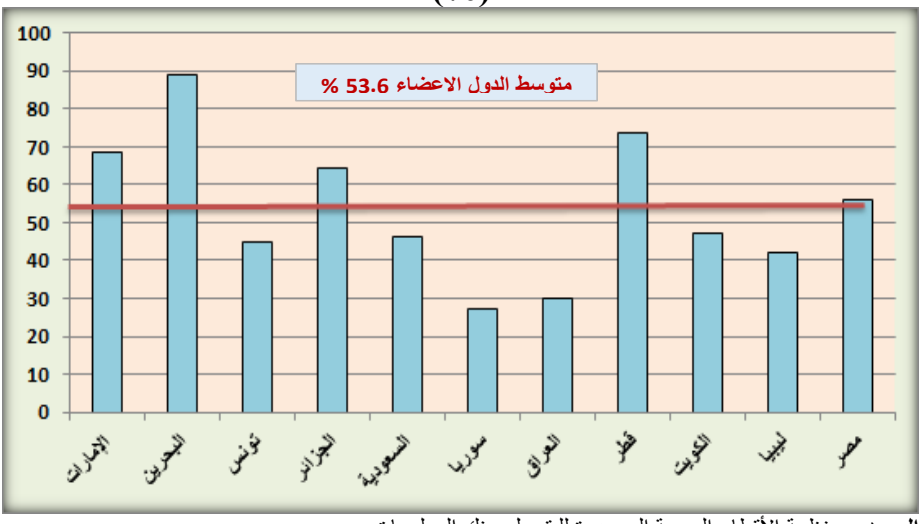

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

2-2-2 المنتجات البترولية والنفط الخام

من الملاحظ أن استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء خلال الفترة 2015-2019 قد اتسم بوجود تقلبات متغايرة حيث ازداد هذا الاستهلاك بمعدل 3.6% في عام 2015، ثم انخفض بمعدل 0.3% في عام 2016، وارتفع بمعدل 0.9% في عام 2017، ثم تقلص بعدها بمعدل 2.4% في عام 2018. ويتوقع أن يرتفع هذا الاستهلاك بمعدل 3.3% في عام 2019 ليبلغ 6.1 مليون ب م ن ي.

ويتوقع أن يصل حجم الزيادة في استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء إلى 193.1 ألف ب ن ي في عام 2019. وستأتي هذه الزيادة بصورة رئيسية من أربع دول، وهي: السعودية، الإمارات، العراق، والجزائر حيث سيبلغ حجم الزيادة في هذه الدول كما يلي: السعودية (97.9 ألف ب م ن ي)، الإمارات (24.6 ألف ب م ن ي)، العراق (23.8 ألف ب م ن ي)، والجزائر (20.7 ألف ب م ن ي). ويمثل حجم الزيادة في هذه الدول الأربع 86.5% من إجمالي حجم الزيادة المتوقع في استهلاك الدول الأعضاء من المنتجات البترولية والنفط الخام في عام 2019. الجدول (1- 23).

الجدول 1-23
استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء، 2015-2019
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
الإمارات	447.2	479.1	534.7	495.4	520.0	3.8
البحرين	30.5	31.1	31.6	32.8	34.0	2.7
تونس	92.0	93.6	102.9	113.3	116.0	6.0
الجزائر	431.5	417.7	415.7	429.3	450.0	1.1
السعودية	2548.2	2438.5	2398.8	2347.1	2445.0	-1.0
سورية	134.1	144.3	160.7	150.4	155.0	3.7
العراق	643.3	679.1	750.1	731.2	755.0	4.1
قطر	227.7	248.3	255.1	259.7	265.0	3.9
الكويت	396.9	380.0	375.1	379.4	385.0	-0.8
ليبيا	220.6	217.0	217.0	224.5	225.0	0.5
مصر	843.6	868.5	811.3	743.9	750.0	-2.9
الاجمالي	**6015.7**	**5997.1**	**6052.9**	**5906.9**	**6100.0**	**0.3**

* بيانات عام 2019 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء إلى فئتين من ناحية حصة المنتجات البترولية والنفط الخام في إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2019. وتتألف الفئة الأولى من الدول التي ما تزال المنتجات البترولية والنفط الخام تغطي أكثر من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتشكل هذه الفئة من ست دول، وهي: سوريا (70.2%)، العراق (68.7%)، ليبيا (57.7%)، تونس (54.7%)، السعودية (53.8%)، والكويت (52.2%). وتتمثل الفئة الثانية من الدول التي تشكل المنتجات البترولية والنفط الخام أقل من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتضمن هذه الفئة خمس دول، وهي: مصر (37.9%)، الجزائر (35%)، الإمارات (30%)، قطر (26.4%)، والبحرين (11.2%).

3-2-2 الفحم والطاقة الكهرومائية

تستهلك الدول الأعضاء كميات محدودة من الفحم والطاقة الكهرومائية، ونما استهلاك هذين المصدرين معا بمعدلات ضئيلة خلال الفترة 2015-2019، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حصتهما معا في إجمالي استهلاك الطاقة من أقل 1.2% في عام 2015 إلى 1.3% في عام 2018. ويتوقع أن تتراجع هذه الحصة قليلا لتبلغ 1.27% في عام 2019. ويتوقع أن يصل إجمالي استهلاك الفحم إلى 87 ألف ب م ن ي في عام 2019، كما يتوقع أن يصل استهلاك الطاقة الكهرومائية إلى 83 ألف ب م ن ي في العام نفسه. الجدول (1- 24) والجدول (1- 25).

الجدول 1-24

استهلاك الطاقة الكهرومائية في الدول الأعضاء، 2015-2019

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
تونس	1.0	1.0	1.0	1.0	1.1	2.4
الجزائر	0.4	0.1	0.1	0.2	0.3	-6.9
سورية	7.0	7.0	7.0	7.0	5.8	-4.6
العراق	11.6	15.3	9.9	14.1	14.2	5.3
مصر	62.2	61.4	60.9	61.3	61.6	-0.2
الاجمالي	**82.1**	**84.8**	**78.9**	**83.6**	**83.0**	**0.3**

* بيانات عام 2019 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع د

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-25

استهلاك الفحم في الدول الأعضاء، 2015-2019

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو للفترة 2015- 2019
الإمارات	34.4	37.0	20.1	21.1	21.6	-11.0
تونس	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	-100.0
الجزائر	2.7	1.0	3.7	3.7	3.7	8.5
السعودية	2.7	1.8	2.1	2.1	2.1	-6.1
سورية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-100.0
الكويت	3.6	4.5	3.2	3.2	3.2	-3.1
مصر	22.5	34.2	33.1	55.8	56.4	25.8
الاجمالي	**66.0**	**78.5**	**62.2**	**85.9**	**87.0**	**7.1**

* بيانات عام 2019 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

3- كثافة الطاقة

اعتمادا على كل من بيانات بنك المعلومات التابع للأمانة العامة حول استهلاك الطاقة وعلى بيانات البنك الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 المنشورة في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2019 فإن مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء (بعد استثناء سوريا لعدم توفر البيانات) قد انخفض من 2.2 برميل مكافئ نفط لكل 1 ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 2129 برميل مكافئ نفط لكل 1 ألف دولار أمريكي في عام 2018. ويعود هذا التحسن في هذا المؤشر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 في الدول الأعضاء قد ارتفع بمعدل 2.1% سنويا خلال الفترة 2014-2017 بينما ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول بمعدل 0.9% سنويا خلال الفترة نفسها.

ويوجد تباين ملحوظ بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين 1.5 برميل مكافئ نفط لكل 1 ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي

في تونس في عام 2018 و3.2 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار في البحرين في العام نفسه. الجدول (1- 26) والشكل (1- 29).

الشكل 1- 29
تطور كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2015 و2018
(برميل مكافئ نفط/ ألف دولار أمريكي بأسعار 2010)

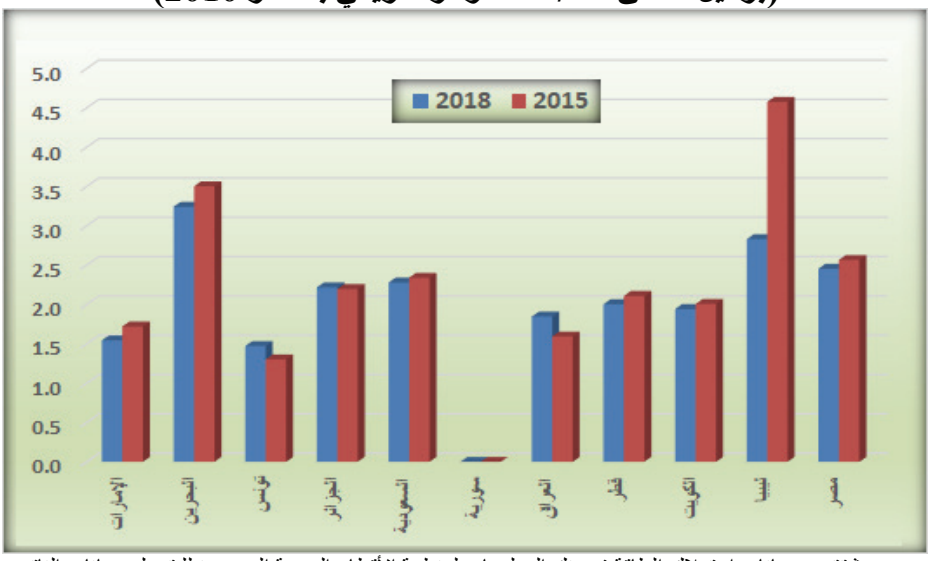

المصدر: مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول 1-26

تطور مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2015، 2018
(برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2010

	2015	2018
الامارات	1.7	1.5
البحرين	3.5	3.2
تونس	1.3	1.5
الجزائر	2.2	2.2
السعودية	2.3	2.3
سورية	غ م	غ م
العراق	1.6	1.8
قطر	2.1	2.0
الكويت	2.0	1.9
ليبيا	4.6	2.8
مصر	2.6	2.5
الدول الأعضاء	2.2	2.1

المصدر: مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات البنك الدولي.

4- الأسعار المحلية

لجأت خمس دول من الدول الأعضاء إلى إجراء تعديلات على أسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2019، وهذه الدول هي: الإمارات، السعودية، سوريا، قطر، ومصر. ويقدم الجدول (1- 27) لائحة بالأسعار الجديدة المعتمدة في عام 2019 في كل من الدول الأعضاء والدول العربية الأخرى.

الجدول 1 - 27
الأسعار المحلية للمنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2019
(عملة محلية / لتر)

الدولة وآخر فترة تتوفر عنها بيانات			غاز البترول المسال						الغازولين						كيروسين	زيت الغاز / الديزل
			25	50	10	12.5	25	50	80	90	91	92	95	98		
	الشهر	السنة	رطل	رطل	كغم	كغم	كغم	كغم	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين		
الامارات	نوفمبر	2019	60.00	120.00							2.02		2.09	2.20	0.80	2.61
البحرين	يناير	2018				1.200					0.140		0.200	0.235	0.025	0.160
تونس	سبتمبر	2018				7.700				1.480			1.745	1.985	1.110	1.390
الجزائر	يناير	2018				103.20	215.00	430.00		38.95			41.97	41.62		23.06
السعودية	أكتوبر	2019									1.50		2.05		0.64	0.47
سورية	يونيو	2019			2500					425.0			550.0		150.0	180.0
العراق	يناير	2018				5000				450			750	850	150	450
قطر	نوفمبر	2019				15.00					1.70		1.90		0.80	2.00
الكويت	سبتمبر	2016				0.750					0.085		0.105	0.165	0.095	0.095
ليبيا	نوفمبر	2015				1.500							0.150		0.090	0.090
مصر	أكتوبر	2019				65.00	130.00		6.50			7.75	8.75		6.75	6.75
الاردن	نوفمبر	2019				7.000		31.500		0.765			1.005	1.155	0.595	0.595
السودان	نوفمبر	2016				75.000			6.170						4.887	4.110
عمان	نوفمبر	2019									0.203		0.216	0.289		0.24
فلسطين	نوفمبر	2019			50	61		246					6.06	6.7	4.99	4.99
لبنان	نوفمبر	2019			14500	18125							1235	1265	765	860
المغرب	أكتوبر	2019											11.15			9.89
موريتانيا	يوليو	2014				3146				401					384.6	384.6
اليمن	أبريل	2019								365						430